

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة أدرار.

قسم اللغة والأدب  
العربي



كلية الآداب  
واللغات.

# القضايا البلاغية في الشرح المتوسط للبردة البوصيرية لابن مقلاش الوهراني

بحث مقدّم لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي.

تخصص: دراسات جزائرية في اللغة والأدب العربي.

إشراف الأستاذ:

د.المغيلي خديرة.

إعداد الطالبتين:

- أميرة خالدي.

- فاطمة الذهبي.

السنة الجامعية: 1433هـ - 1434هـ / 2012م - 2013م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء:

إلى الوالدين الكريمين

عربون محبة ووفاء

نُهدي الروح وكلّ الطّموح.

# شكر وتقدير

إلى الأستاذ المشرف: د. المغيلي خدير،

احتراماً لشخصه،

وتقديراً لشمائله،

وعرفاناً لإخلاصه.

وإلى الأستاذ: علال دوادي،

الذي أضاء بعلمه عقل غيره،

وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائله،

فأظهر بسماحته تواضع العلماء.

وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد.

# مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين.

إن قصيدة المديح العتيقة المجيدة، "البردة البوصيرية" التي فاضت أطايبها، فأبجحت نبض النهم، وجادت روافدها، فأنعشت روح الظمى، من مُنشدٍ وشارحٍ ومقلدٍ، ومن ذلك شرّاح لها التمس شوارد الإتقان فترك ميسماً، استودعه طائفة من علمه، هو "عبد الرحمان ابن مقلّاش الوهراني" علامة القرن الثامن للهجرة.

الذي أتى عليه حين من الدهر، ظلّ فيه كنزاً مُخبئاً، عن الأبصار متوارياً، لا يكاد يرسو على شاطئه باحث، أو يأنس لأجوائه دارس، رغم مبلغه من العلم والدين إلى أن أتاح الله له الظهور، بأول التفاتة إليه؛ بتحقيق شرحه المتوسّط ودراسته، لتتبع تلك العتبة بهذا البحث، الذي يقود القارئ إلى (القضايا البلاغية في الشرح المتوسّط للبردة البوصيرية لابن مقلّاش الوهراني).

ومن الدوافع لطرق هذا الموضوع؛ الميل إلى دراسة التراث اللغوي، وبذلك كان التركيز على الدرس البلاغي منه، وبيان حظّه من جهود الجزائريين من خلال أحد أعلامهم، فانمازت هذه الدراسة عن دراسة المحقق بالتخصّص في الجانب البلاغي للشرح المتوسّط؛ لوضوح حضوره فيه، وقد تصدّى البحث إلى القضايا البلاغية المثارة في الشرح، أهمّها قضايا المادّة والمنهج المتّبع في تناولها.

وعُمق الإشكال الذي يُروم البحث معالجته هو: ما محلّ الشرح من جدلية التقليد والتجديد؟ وما أسس منهج ابن مقلّاش في عرض القضايا البلاغية في الشرح؟ هل يعدّ التفكير البلاغي معلماً من المعالم التي تُميّز الشرح، انطلاقاً من المقاييس التي اعتمدها والمنهج الذي اتّبعه؟.

وللوصول إلى إجابة تتسم بالموضوعية والإقناع، تمّ اللجوء إلى محاولة استقراء المادّة البلاغية التي اشتمل عليها الشرح، ورصد ملامح منهج عرضها والتعامل معها، وعقد مقارنة بينه وبين ما انتهجته الشروح الأخرى قدر الإمكان، مع بيان صلتها بما وردّ في كُتب المتقدمين في البحث البلاغي.

وبناءً على ذلك فقد استدعت طبيعة الموضوع توظيف مناهج وهي: المنهج التاريخي؛ لعرض صورة من حياة ابن مقلّاش وحيثيات عصره، والمنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي الموائم لتتبع عرض المباحث والمسائل البلاغية في الشرح، ومناقشتها، إلى جانب المنهج المُقارن؛ لأجرأة المُقارنة بين منهج ابن مقلّاش وآرائه البلاغية وغيره من العلماء وشرّاح البردة البوصيرية.

وقد اعتمد في هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع، في مقدمتها مصادر هذا العلم، ومنها (الإيضاح)، (التلخيص) للخطيب القزويني، (البديع) لابن المعتز، (بديع القرآن) لابن أبي الأصبع المصري، (دلائل الإعجاز) للجرجاني، (الصناعتين) لأبي هلال العسكري... وغيرها. كما اقتضت الموازنة بين الشرح وغيره من شروح البردة استحضار بعض منها؛ مثل: (عصيدة الشَّهدة) لعمر بن أحمد الخربوي، (شرح البردة) لإبراهيم الباجوري، (رحيق الوردة بشرح البردة) لشاكر بن بلقاسم الرّوافي.. وغيره. مع كتب التاريخ والتراجم التي اهتمت بتاريخ الجزائر وعلمائها وتناولت المحيط والعصر الذي عاشه ابن مقلّاش -رحمه الله- ومنها: (تاريخ الجزائر الثّقافي) لأبي القاسم سعد الله، (الأعلام) للزّركلي، (تاريخ الجزائر في القدم والحديث) لمبارك محمد الميلي، (البستان) لابن مريم التلمساني.

وتمفصلت خطة البحث فيما يلي: **مدخل تمهيدي**: تضمّن التعريف بشخصية ابن مقلّاش، وإعطاء لمحة عن عصره سياسياً وحضارياً. والوقوف على منهجه في شرحه المتوسط. ويليه فصلان تطبيقيان لقضايا المنهج والمباحث البلاغية في الكتاب، **أولهما**: اشتمل على مباحث علم المعاني في الشرح، وطريقة توظيف ابن مقلّاش لها. **وثانيهما**: قد خصّص لمسائل علمي البيان والبديع، وعرض تناول ومناقشة ابن مقلّاش لقضائيهما. وتوجّج البحث **بخاتمة**: انزوت فيها أهمّ النتائج المتوصّلة إليها من خلال هذه المسيرة البحثية الموجزة المُنهجية.

ولا ريب أنّ هذه المسيرة لم تخلّ من صعوباتٍ منها: مُصادفة زخمٍ من المصطلحات والمفاهيم البلاغية المنتثرة في الشرح، والتي لم يُسعفنا المقام للوقوف عليها، وهي جديرة بتخصيص دراسة مُستقلة لها، فضلاً عن أنّ الكتاب يحملُ قيمةً معرفيةً أخرى كالتقد واللغة والفقه... وغيرها جديرة بالناية.

وأخيراً لا يمكن الزعم أنّ هذا البحث جاء بريئاً من النقص، وكلّ ما يُرجى من ورائه أن يُسهّم في إحياء التراث اللغوي الجزائري على وجه الخصوص. وفي نهاية المطاف جزيل الشكر والعرفان للسادة الأساتذة المناقشين، وإنّ كان الشكر لا يفني بالفضل ولا يؤدي حقّ العالم على المتعلم .  
على الله توكلنا وإليه المناب.

جامعة أدرار: الثلاثاء/04/06/2013م.

# مدخل تمهيدي

1. ترجمة ابن مقلّاش الوهراني.

2. منهجه في (الشّرح المتوسّط للبردة).



اشتهر العرب منذ الجاهلية بالفصاحة والبلاغة، والتّمتع بسلامة الدّوق في معالجة الكلام وحسن التّركيب، وقد كان للقرآن الكريم -الذي كان تنويجاً لتلك الفصاحة- أثرٌ بالغٌ في نشأة الدّراسات البلاغية، وذلك من حيث البحث عن سرّ إعجازه، واتّخاذ آياته البيّنات شواهداً على أبواب البلاغة.

ويعتبر (بجاز القرآن) لأبي عبيدة (ت208هـ) أول كتاب بحث في أسلوب القرآن ووازن بينه وبين كلام العرب<sup>1</sup>، ولعلّ البلاغة قد وصلت ذروتها في كنف الإعجاز على يد عبد القاهر الجرجاني (ت472هـ)، لاسيما مؤلّفه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة)<sup>2</sup>.

ومن موضوعات البيان الإبداعي في تراثنا العربي المديح النبوي الذي لقيت قصائده صدّى عند أصحاب الدّوق الأدبي من ذلك قصيدة البوصيري<sup>3</sup> (البردة)، التي مطلعها:

أَمِنْ تَدَكُّرِ حَيْرَانٍ بِذِي سَلَمٍ مَزَجَتْ دَمْعاً جَرَى مِنْ مُقْلَةٍ بِدَمٍ<sup>4</sup>

وقد حظيت البردة البوصيرية بعناية فائقة لدى الشّراح المغاربة خصوصاً لمكانتها الروحية والأدبية عندهم؛ إذ تمثّل عندهم مادةً خصبة لموضوعات التدريس والشّرح والتّحليل والإنشاد، كما عدّت مرجعاً هاماً من مصادر دراستهم للسيرة النبوية واللغة والأدب.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ينظر، المختصر في تاريخ البلاغة، عبد القادر حسين، ص21، دار غريب، القاهرة، (د.ط.)، 2001م

<sup>2</sup> ينظر، الموجز في تاريخ البلاغة، مازن المبارك، ص47، دار الفكر، (د.ط.)، (د.ت).

<sup>3</sup> هو محمّد بن سعيد بن حمّد بن عبد الله الصّنهاجي البوصيري المصري شرف الدّين أبو عبد الله، أصله من المغرب من قلعة حمّاد، ينسب تارةً إلى بوسير (من أعمال بني سويف بمصر)، لأنّ أمه منها، وتارة أخرى إلى صنهاجة، على أنّ أبويه استوطنوا قرية دلاص أو بوسير، كان متصوّفاً، كما عمل بالحسبة، وهي وظيفة لا تستند إلّا لمن ألمّ بمبادئ الفقه، من تلاميذه أبو حيّان الأندلسي (ت725هـ)، وأبو الفتح بن سيد الناس اليعمري (ت734هـ)، وعزّ الدّين بن جماعة (ت735هـ). توفيّ في الاسكندرية، عام696هـ/1296م، له ديوان شعر، وأشهر قصائده (البردة)، التي شرحها وعارضها الكثيرون، والهمزية. ينظر، الأعلام، خير الدّين الزركلي، ج6ص139، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط1، 2002م، والبوصيري شاعر المدائح النبوية وعلمها، علي نجيب عضوي، ص79-103، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م.

<sup>4</sup> ديوان البوصيري، ص213، شرح وضبط وتقديم: عمر الطّبّاع، دار الأرقم للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت-لبنان، (د.ط.)، (د.ت).

<sup>5</sup> ينظر، شروح البردة وأثارها الأدبية واللغوية (الشروح الجزائرية نموذجاً)، محمّد بوسعيد، مجلّة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية

والإنسانية، العدد الرابع، 2010م، ص12. الموقع: www.univ-chlef.dz

## 1. ترجمة ابن مقلّاش الوهراني:

لقد اجتهد مُحقق الشرح المغربي "محمد مرزاق" - رحمه الله - في رسم صورة عن حياة ابن مقلّاش، من خلال ما أتّاح له اطلاعه، من وثائق ومخطوطات وكتب، شملت بعض الإشارات إلى شخص ابن مقلّاش وبصماته الفكرية بما في ذلك نصّ شرحه المتوسّط. إلا أنّ الحديث عن جوانب حياته وتفصيلها، مازال مبتوراً يعوزه المزيد من الكشف والتبيين؛ للوصول إلى بطاقة تعريفٍ وافية عن هذا الحَبْر.

أ- اسمه ونشأته:

من المرجّح أنّ اسمه هو: «أبو زيد بن محمد بن يوسف المعروف بابن مقلّاش الوهراني الشيخ الفقيه المفتي»<sup>1</sup>. وإن كان قد ورد عند الونشريسي في (المعيار) مرّةً بلقب "ابن مقلّاش" بالعين، ولعلّه خطأ مطبعي؛ إذ قد ورد في موضعين منه بـ "ابن مقلّاش".<sup>2</sup> كما أشار صاحب البستان إلى لقبه بـ "المقلّش" في معرض حديثه عن "سيدي محمد بن عمر الهوّاري" (ت843هـ)، ولعلّه أحد شيوخ ابن مقلّاش حسب ما يبدو ممّا رواه ابن مريم.<sup>3</sup>

وقد وشّح كلٌّ من الونشريسي وابن مريم اسمه بلقبَي الفقيه والشيخ، ممّا يؤكّد أنّه بلغ رتبةً عالية من الإمامة والدين، وأنّه كان معدوداً من وجهاء الصّالحين. ويتبيّن من نصّ الشرح تعدّد مصادر ثقافته وتكوينه العلمي، من ذلك علوم اللغة والتفسير والقراءات والحديث والفقه والفتوى والتاريخ... الخ.<sup>4</sup>

أمّا عن مكان ولادته وتاريخها، وكم سنة عمّر، فهي أمور لاتزال محجوبة عن الإدراك، إلاّ ما عُلم من نصّ الشرح أنّ أخذ البردة من البيت الباديسي؛ حيث يقول: «وأما عن سبب نظم القصيدة: فما حدّثنا به الشيخ أبو علي الحسن بن حسن بن باديس القسطيني<sup>5</sup> [ت787هـ]، عن أبيه أبي القاسم بن باديس، عن الفقيه الحافظ أبي محمد بن عبد الوهّاب، عن ناظمها...»<sup>6</sup>، كما أخذ عن أبو زكرياء يحيى المقرئ فقيه بونة.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> الشرح المتوسّط للبردة البوصيرية، عبد الزّحمان بن محمد المعروف بابن مقلّاش، جـ1 ص41، تح: محمد مرزاق، دار كردادة للنشر والتوزيع، طبعة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011م.

<sup>2</sup> ينظر، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والأندلس والمغرب، أحمد بن يحيى الونشريسي (ت914هـ)، جـ4 ص317، جـ08 ص293، جـ06 ص135، تخريج: جماعة من الفقهاء، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1983م.

<sup>3</sup> ينظر، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، محمد بن مريم التلمساني، ص147، السّهل، (د.ط)، 2009م.

<sup>4</sup> ينظر، الشرح المتوسّط، جـ01 ص45.

<sup>5</sup> ورد في كتب التّراجم بالقسنطيني، ينظر، معجم أعلام الجزائر، عادل نويّهض، ص27، مؤسسة نويّهض الثقافية، بيروت، ط2، 1980م.

<sup>6</sup> ينظر، الشرح المتوسّط، جـ01 ص05.

<sup>7</sup> ينظر، المصدر نفسه، جـ01 ص54.

مّا يدلّ أنّ ابن مقلاش قضى مرحلته الأولى من شبابه بالجزائر، وبها حظي بنصيب وافرٍ من العلم، الأمر الذي جعل منه أهلاً للهجرة إلى حاضرة غرناطة.<sup>1</sup> من ذلك نجدّه يشير في شرحه إلى ذلك، عند حديثه عن إحدى حلقات تدريسه بها.<sup>2</sup>

#### ب- مؤلفاته:

يعتبر ابن مقلاش من أشهر من قام بتدريس قصيدة البردة وأكبر شراحها<sup>3</sup>، وله عليها ثلاثة شروح هي:

- الشرح الكبير؛ وهو شرح على البردة تكرر ذكره في شرحه المتوسط.
- الشرح الصغير؛ وهو الشرح الثاني له على البردة، لم تبق منه إلا ورقة واحدة ضمن مجموع يوجد بالخزانة الوطنية بالجزائر تحت رقم (160).
- الشرح المتوسط.

بالإضافة إلى تصانيف أخرى هي:

- شرح البرهانية؛ واسم الكتاب كاملاً (الدرر الوهرانية في شرح البرهانية)، وردت الإشارة إليه في شرحه المتوسط.
- تصحيح كتاب السنه، فقد ذكر ابن مريم أنّه صحّح كتاب السنه للشيخ "عبد الله سيدي محمد الهوّاري".
- فتاوى خلّدها له الونشريسي في المعيار.
- رسائل: فقد ذكر "سعيد ابن الأحرش" في دراسته الموسومة ببردة البوصيري في المغرب والأندلس"، أنّ له ثلاث رسائل خاطب بها العلماء والفقهاء والجماعات من المسلمين في بلاد الأندلس.<sup>4</sup>

#### ج- عصره:

انطلاقاً من ملامح نشأة ابن مقلاش يظهر أنّه قد عاش المغرب الأوسط، وشهد تقلّبات الدولة الزيانية، وكان فيها فقيهاً مُفتياً، كما عاش مدّة من عمره بالأندلس إبان دولة بني الأحمر، وممارسة التدريس بجامعها الأعظم بغرناطة.

<sup>1</sup> ينظر، الشرح المتوسط، ج1 ص42.

<sup>2</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص205.

<sup>3</sup> ينظر، شروح البردة، ص12.

<sup>4</sup> ينظر، الشرح المتوسط، ج1 ص53 - 55.

### أ- الظروف التاريخية والحضارية والعلمية لتلمسان في العهد الزيّاني:

عمّرت الدولة الزيّانية ما يزيد عن ثلاثة قرون، كانت تسمّى في بدايتها بـ"دولة بني عبد الواد" ثمّ بعد تولّي السلطان أبي حمّو موسى أمرها عم 1359م، أُطلق عليها اسم الدولة الزيّانية، نسبةً إلى زيّان بن ثابت والد يغمراسن، ويعدّ أبو يحيى يغمراسن مؤسس هذه الدولة وأوّل ملوكها.<sup>1</sup>

فقد كان الزيّانيون هم الحلفاء الطبيعيين للموحّدين الذين سيطروا على شمال افريقيا مدّةً طويلة، ومكافأةً لهم على هذا التحالف، أُعطيت لهم منطقة تلمسان ليديروها مقابل خضوعهم لسلطة الدولة الموحّدية؛ إلاّ أنّ الوضع تغيّر يوم ضعفت دولة الموحّدين.<sup>2</sup>

وكان يغمراسن حينها قد ربّ دِفاعاً عن دولته، جيشاً متكاملاً من زنّاتة، واتّخذ لنفسه مظهرًا من مظاهر المُلْك والسّلطنة، وبعث في الأعمال ولم يبق للموحّدين إلاّ الدّعاء على المنابر، ومن ذلك الوقت بدأ نجم عاصمة بني عبد الواد في التّأليف والبنوغ، حتّى صارت حاضرةً من الحواضر العالمية في ذلك الوقت.<sup>3</sup>

وقد عانت الدولة الزيّانية من تدخّل الدولة المرينية ومُحاصرتها عدّة مرّات، من ذلك استيلاء أبي عنّان المريني عليها عام 753هـ، لكن القائد الزيّاني "أبو حمّو موسى الثاني" جهّز جيشاً قوياً لمحاربة المرينيين واستعان بالحفصيين بتونس، وتمكّن عام 760هـ من الانتصار على أعدائه واستعادة تلمسان.<sup>4</sup>

واستمرّ حال الدولة الزيّانية في صراعات وحروب مع المرينيين تارةً، وأخرى مع الحفصيين، فضلاً عن أنّ القادة الزيّانيين كانوا مع الحفصيين يتصارعون فيما بينهم عن السّلطة ويكيّدون لبعضهم البعض، وانتهى ذلك بضعفهم جميعاً، وجرّوا معهم في الضّعف مملكة غرناطة، إذ كانت تستمدّ منهم عسكرياً ومالياً وأديباً، فتقوى عليها الأسبان حتّى قُضي عليها سنة 897هـ، واشتدّت وطأته على سواحل المغرب أجمع.<sup>5</sup>

ونج عن هذه التقلّبات خراباً وتدميراً فظيماً لما شُيّد بهذه المنطقة من عمران، فقد كان "أبوتاشفين" وليّ عهد أبي حمّو مولعاً ببناء الدّور وتشييد القصور معتمداً في بنائها على الأسرى، فخلد آثاراً لم تكن قبله ولا بعده،

<sup>1</sup> ينظر، تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، يحيى بوعزيز، ص 48-49، طبعة خاصّة: الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، (د.ط)، 2007م.

<sup>2</sup> ينظر، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، عمّار بوحوش، ص 45، دار الغرب الإسلامي، ط 2، 2005م.

<sup>3</sup> ينظر، تلمسان في العهد الزيّاني، عبد العزيز فيلاي، ج 01 ص 30، طبعة خاصّة: الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، (د.ط)، 2007م.

<sup>4</sup> ينظر، وتاريخ الجزائر في القلم والحديث، مبارك محمّد الملي، ج 02 ص 431، مكتبة النهضة الجزائرية، (د.ط)، (د.ت).

<sup>5</sup> ينظر، المرجع نفسه، ج 02 ص 436، والتاريخ السياسي للجزائر، ص 46.

مثل دار الملك، دار السّور، القصر، المارستان، والصّهرج الأعظم، كما انتقص بذلك العمران وخرّبت الأرض والمصانع، وانحصرت يومئذ المنتوجات المغربية في الجلد والصّوف والحريّر والمزركش.<sup>1</sup>

كما شهدت تلمسان في القرن الثامن الهجري (الرّابع عشر ميلادي)، بناء عددٍ من المدارس العلميّة العديدة، فقد أسّس أبو حمّو الأوّل أول مدرسة علمية بتلمسان في مطلع هذا القرن، خصّصها للعالمين الفاضلين ابني الإمام أبي زيد عبد الرّحمان، وأبي موسى عيسى ليدرسا بها. كما كان لموقع تلمسان الاستراتيجي والمدارس العلمية العديدة بما فضل في استقطاب عددٍ كبير من عمالقة الفكر والأدب وأساطين الثّقافة والمعرفة بمفهومها الواسع.<sup>2</sup>

### ب- الظروف التاريخيّة والحضاريّة لغرناطة في ظلّ دولة بني الأحمر:

ظلتّ غرناطة هي المدينة الوحيدة التي تقاوم السّقوط بعد سقوط الأندلس بسقوط دولة الموحّدين، طيلة قرنين ونصف، وكانت حينها بمثابة الخطّ الدّفاعي الأوّل عن المغرب إلى أن سقطت عام 897هـ/1492م، وبذلك كان السّقوط النّهائي لبلاد الأندلس، وقد تعاقب على حكم غرناطة سبعة عشر حاكماً.<sup>3</sup> وأُطلق عليها في هذه الفترة (دولة بني الأحمر).<sup>4</sup>

وقد أدرك ابن الأحمر الأوّل (محمّد بن يوسف بن نصر) أهميّة غرناطة، وأنّ سقوطها يعني سقوط آخر مملكة في الأندلس، لذلك واجه ملك قشتالة "فرناندو الثالث" الذي حاول فرض سيطرته عليها، إلّا أنّ هذه المواجهة كان لها تأثيرها على الطّرفين، حيث رأى ابن الأحمر صعوبة المضيّ فيها، كما رأى "فرناندو" خطورة استنزاف قوّاته في هذه المنطقة البعيدة، المصادف قيامها لفترة نوحوضٍ جديدة في المشرق، قادها المماليك انطلاقاً من مصر، مُسّهمين في تعديل موازين العلاقات مع القوي الأوروبية لمصلحة المسلمين، فضلاً عن بني مرّين بالمغرب الذين قاموا على أنقاض الموحّدين مؤازرين لهذه الدّولة الفتية بمساعدةٍ عسكرية، وعلى هذا فقد انتهت المواجهة

<sup>1</sup> ينظر، شرح البردة المتوسّط، ج1 ص32.

<sup>2</sup> ينظر، تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، ص 6-7.

<sup>3</sup> ينظر، الأندلس من الفتح العربي المرصود إلى الفردوس المفقود، عصام محمّد شبارو، ص 277، دار التّهضة العربية، 2002م.

<sup>4</sup> وذكر ابن خلدون أهمّ: « يُعرفون ببني نصر، ويُنسبون إلى سعد بن عبادة سيّد الخزرج، وكان كبيرهم لآخر دولة الموحّدين محمّد بن يوسف بن نصر، ويُعرف بالشّيخ، وأخوه إسماعيل، وكانت لهم وجاهة في ناحيتهم»، تاريخ ابن خلدون (العبر)، عبد الرّحمان ابن خلدون، ج07 ص366، دار الكتاب اللّبناني ومكتبة المدرسة، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

بين ملك قشتالة وابن الأحمر بعقد مهادنة، على أن يؤدّي هذا الأخير ضريبةً سنويةً، وقد آثر التمسّك بالهدوء في مملكته مُتعايشاً ما أمكنه مع أعدائه الأاسبان.<sup>1</sup>

وبعد وفاة "ابن الأحمر" خلفه ابنه "محمد الثاني" المعروف بـ(الفقيه)، الذي سار على سياسة والده المُهادنة في بداية الأمر؛ لكن بعدها عرفت غرناطة واقعاً جديداً؛ يجعلها قادرةً على مُواجهة الأاسبان، من خلال انتهازه فرصة قيام الصّراع الدّاخلي في قشتالة، لِيتحالف مع السّلطان المريني يعقوب بن عبد الحقّ، ويغزو الأندلس أربع مرّات، ممّا دفع ملك قشتالة إلى طلب الصّلح وقبوله برفع الضّرائب عن المسلمين وعدم التّعريض لهم.<sup>2</sup> أمّا مع الحفيد "نصر بن محمد الثالث" فقد كان إلحاق الهزيمة بملك قشتالة "فرناندو الرابع"، كما تمكّن "محمد الرابع" من الانتصار على ملك قشتالة "ألفونسو الحادي عشر". واستقرّت غرناطة على هذا التّفوذ وازدياد الازدهار، إلى أن كان عصر "محمد السادس" - آخر حُكّام غرناطة الأقبوياء- الذي عُرف بالصّراع حول السّلطة ونفوذ الوزراء، هذا الوضع الذي استمرّ إلى أن انقسمت مملكة غرناطة في عهد أبي الحسن عليّ "الغالب بالله" إلى دولتين بين الأخوين "أبي الحسن" في غرناطة و"الرّغل" في مالقة، اللّذين زلّ الصّراع قائماً بينهما أيضاً.<sup>3</sup> وقد استغلّ ملك قشتالة و"أراجون فيرناند" و"إيزابيلا" هذا الصّراع<sup>4</sup>، وأعلنوا الحصار على غرناطة واللّذي انتهى بسقوطها.<sup>5</sup>

وفي مقابل هذه الصّراعات والانقلابات عرفت غرناطة نشاطاً في الحركة العلمية والفكرية. من مظاهر ذلك على سبيل التمثيل، أمّا أنجبت المؤرّخ "لسان الدّين بن الخطيب" الذي وضع أوّل تاريخ شامل ضمن كتابه (أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام، وما يُجرّ ذلك من شجون الكلام) مُحولاً تفسير الأحداث التاريخية بدراسة المظاهر الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس، وهي مُحاولة جديدة وهامة في التأريخ، توجّهت مع صديقه ومُعاصره "عبد الرحمان ابن خلدون" (ت) الذي وضع المقدّمة الشهيرة لتاريخه (العبر).<sup>6</sup>

<sup>1</sup> ينظر تاريخ المغرب والأندلس، عبد المحسن طه رمضان، ص442، دار الفكر، ط1، 2011م.

<sup>2</sup> ينظر، الأندلس، ص284.

<sup>3</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص288.

<sup>4</sup> وفي نفس الوقت كان المشرق العربي الإسلامي يشهد بدوره الصّراع بين العثمانيين والمماليك، ثمّ إنّ دولة بني مرّين في المغرب الأقصى أيضاً كانت تعيش مرحلة الضعف والانهيار لخضوعها للبرتغاليين، ينظر، الأندلس، ص290-291.

<sup>5</sup> ينظر، تاريخ المغرب والأندلس، ص448.

<sup>6</sup> ينظر، الأندلس، ص303، 304.

فهذه إطلالة موجزة على أجواء عصر ابن مقلّاش في كلِّ من المغرب والأندلس، والتي يمكن وصفها بأنّها سياسياً كانت عصر اضطرابات ولاستقرار في غالبها، في حين عرفت في الجانب العلمي والحضاري نشاطاً وازدهاراً.

## 2. منهج ابن مقلّاش في (الشرح المتوسّط للبردة):

### أ- المنهج العام:

لعلّه لم يفلت من مخالِب الصّياغ من شروح عبد الرّحمان ابن مقلّاش للبردة البوصيرية سوى (الشرح المتوسّط)، «وهو شرحٌ متميّز ينحو منحى شرح ابن مرزوق الحفيد وعلي بن ثابت التلمساني». <sup>1</sup> والتّأظر في معظم شروح البردة يجد أنّ بعضهم اقتصر على إجلاء المعنى ورفع اللبس عنه، واتّخذ بعضهم الآخر البيت معرضاً لإظهار مخزونه المعرفي من لغة، شعر، نحو، بلاغة، نقد، سيرة، تاريخ... الخ<sup>2</sup>، وهو دَيْدُن ابن مقلّاش في شرحه المتوسّط. ويجمع الشّروح في عمومها ضوابط ومعايير في تعاملهم مع النّصوص وهي: شرح الألفاظ، شرح المعنى النّحوي، شرح المعنى العام للأبيات؛ إذ هي معايير لا يتضح المعنى دون الإمام بها<sup>3</sup>. ولم يخرج الشرح عن هذه المعايير، ومن سمّاته أيضاً شرح كلِّ بيت على حدة مُفْتَتِحاً مع كلِّ واحد بعبارة (قال) يعقبها البيت، ثم إشارة إلى بداية الشّرح بعبارة (شرح)، مُسْتَهْلاً أحياناً بشرح الألفاظ، وأحياناً بمناقشة المعنى، وأحياناً بإشارة إلى أساليب بلاغي في البيت، وغالباً ما يركّز في بداية شرحه على الإشارة إلى علاقة البيت بما قبله، وهكذا حسب ما يوصل إلى فحوى البيت.

وقد صرّح ابن مقلّاش بالخطوات التي رسمها لنفسه في مقدمته الكتاب؛ حيث يقول: «... وَأَرَدْتُ أَنْ أُخْتَصِرَ هُنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى مَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ مِنْ لُبَابِ اللَّبَابِ، وَأَحْوَمَ فِيهِ عَلَى الْقَلِيلِ مِنْ عِلْمِ الْبَيَانِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْإِعْرَابِ»<sup>4</sup>

والجدير بالذكر أنّ الشّرح المتوسّط يعتبر «من الشّروح المُبْتَكِرَة الأصيلة الكاملة، ويمثّل خير تمثيل الاتجاه الأدبي الشمولي في الشرح، والدليل على هذا أنّنا نجد ابن مقلّاش لا ينقل عن أيّ شرح، باستثناء بعض الشواهد

<sup>1</sup> الشرح المتوسّط، ج1 ص01 ص16.

<sup>2</sup> ينظر، شروح البردة، ص12.

<sup>3</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص12.

<sup>4</sup> الشرح المتوسّط، ج1 ص01 ص05.

## مدخل تمهيدي:.....ابن مقلّاش ومنهجه في الشرح المتوسّط

الشعرية من شرح أبي عبد الله الأليزي، ومنها أربعة أبيات من نظم هذا الأخير. ولم يُبَيّن شرحه من شرح آخر لغيره، وإنما اطّلع بوضع شرح متوسّط لشرحه الكبير»<sup>1</sup>.

### ب- المنهج البلاغي:

لقد شملت مصادر الكتاب مجالاتٍ عدّة؛ كالفقه، التفسير، اللغة، النحو، الطب، التاريخ... وغيرها، أمّا فيما يخص البلاغة فيمكن حصر مصادر ابن مقلّاش فيها من الأعلام والكتب من خلال الجدول الآتي:

عدد المرات	الكتاب	عدد المرات	اسم العالم
18	العمدة في محاسن الشعر <sup>7</sup> .	03	- ابن رشيّق.
01	الشعر <sup>7</sup> .	01	- الحطّاتي
01	حليّة المحاضرة <sup>8</sup> .	02	- عبد القاهر الجرجاني
03	الوساطة <sup>9</sup> .	06	- قدامة
/	نقد الشعر <sup>10</sup> .	02	- عبد الكريم التّهشلي <sup>2</sup>
/	/	02	- الرّماني <sup>3</sup>
23	/	/	- عبد الرّحمان ابن مقلّاش
/	الشرح الكبير <sup>11</sup>	01	- الخليل بن أحمد <sup>4</sup>
/	/	03	- ابن المعتز <sup>5</sup>
01	/	01	- أبو إسحاق الرّجّاجي
/	الجمل <sup>12</sup>	01	- الأصمعي <sup>6</sup>

<sup>1</sup> الشرح المتوسّط، ج1 ص62.

<sup>2</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص108.

<sup>3</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج2 ص567.

<sup>4</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص82.

<sup>5</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص92.

<sup>6</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج2 ص569.

<sup>7</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص87.

<sup>8</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص108.

<sup>9</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص19.

<sup>10</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص91.

<sup>11</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص07، 09، 35....

<sup>12</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج2 ص569.



	/		
--	---	--	--

وهناك مواضع كثيرة لم يخضعها المؤلّف لتوثيقٍ علميٍّ دقيقٍ فأرجعها إلى نحو قوله(عند أرباب البيان)، (سمّاه آخرون)، (قال بعض أشياخنا)، (بعض الفضلاء)، أيضاً من أمثلة هذا إشارته إلى شراح البردة ب(بعض الأصحاب)؛ من ذلك قوله-استدراكاً لبعض أغلاطهم- :«وقد غلط بعض أصحابنا في قول الناظم(جاد)، يظنّ أنّه كناية عن الكرم من الجود، بل المراد منه ما شرحناه»<sup>1</sup>.

أيضاً من سمات منهج ابن مقلّاش البلاغي الاستطراد في مناقشته للتّوع البلاغي- الذي شمل مختلف أبواب البلاغة-، من خلال التفصيل في تعريف البلاغيين له، وعرض اصطلاحاتهم واختلافهم في ذلك أحياناً، كما أنّه يتمتّع بالدّأب وطول النفس في تتبع الأنواع البلاغية التي تحملها الأبيات بشكل بارز، كما أنّه يلجأ إلى الاقتضاب أحياناً فنجدّه يحيلنا إلى تناول البلاغيين وتفصيلهم لما هو بصدد عرضه من بعض الأنواع البلاغية، أو إلى شرحه الكبير بحجة استطراده فيه.

ويمثّل التّوثيق أو الاستشهاد معلماً بارزاً في شروح البردة البوصيرية؛ توخّياً للوضوح والدّقة والإقناع والامتناع خاصّة لدى طلاب العربية، وإثراء ثقافتهم بأساليبها وإن كان اعتمادهم على هذه الأساليب متفاوتاً من شارحٍ لآخر. وقد ظلّ ابن مقلّاش يعود إلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعراً ونشراً، كمقياسٍ لما هو بصدد شرحه من أساليب، ويطغى على استشهاداته تلك الشعر، مبرزاً في ذلك ذوقه الأدبي والجمالي. متوسّعا في الاحتجاج به من جاهليين، وإسلاميين، وأندلسيين، ومغاربة... وغيرهم، مع عزوِّ بعض ما أورده من أبيات إلى

<sup>1</sup> الشرح المتوسّط ، ج2 ص485.

قائلها، في حين أغفل بعضها الآخر من ذلك، معبراً عنه بعبارات كـ(بعض الأصحاب، قال الشاعر...)<sup>1</sup>، فضلاً

عما ساقه من نظمه في موضع يلتبس به العذر للناظم على لغة اختارها في نظمه، يقول:(البيسط)

فَمَا لِعَيْنِكَ مِمَّانِلَتْ مِنْهُ أَسَا                      إِنَّ قُلْتَ كُفًّا غَشَاكَ الدَّمْعُ كَالدَّيْمِ.

فَإِنْ نَهَيْتَهَا عَنْ سَبِّهِ، هَمَّتَا                      وَالْقَلْبُ إِنْ قُلْتَ: يَا قَلْبُ اسْتَفِيقْ، يَهْمُ.<sup>2</sup>

هذه بعض الملامح العامة عن منهج ابن مقلاش في تعامله وطريقة عرضه لمادة الشرح البلاغية، وفيما يأتي

زيادة بيانٍ وتوضيح.

---

<sup>1</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص 01-126-127.

<sup>2</sup> المصدر نفسه ، ج1 ص 37.

# الفصل الأول

## ابن مقلاش وعلم المعاني

المبحث الأول: الخبر والإنشاء.

المبحث الثاني: أحوال التركيب الإسنادي.

المبحث الثالث: الفصل والوصل.

المبحث الرابع: القصر.

المبحث الخامس: الإيجاز والإطناب.

علم المعاني كما عرّفه أئمةُ البلاغة : علمٌ يدرس ما في التراكيب العربية من سماتٍ و خصائص تختلف من تركيب لآخر، وأثر ذلك في تأدية الكلام على وجه يطابق به مقتضى الحال<sup>1</sup>. ولعل شراح البردة<sup>2</sup> لم يجدوا بداً من الاستغناء عن الاستناد إلى مباحث علم المعاني في شروحاتهم؛ وعلى ذلك فإن ابن مقلّاش قد أولى تلك المباحث قدراً ملحوظاً من العناية والدّرس، كما سيتبين لاحقاً.

### المبحث الأول: الخبر والإنشاء.

أساليب التركيب العربي قسماً هما: الخبر والإنشاء. فالخبر : هو ما كان من الكلام محتملاً للتصديق أو التّكذيب، والإنشاء ما لم يحتمل ذلك<sup>3</sup>، فمعيار تحديد نمط أسلوب الكلام خبراً أم إنشَاءً هو احتمال مطابقته للواقع.

ومن صور استناد شراح البردة البوصيرية إلى هذين القطبين للكلام؛ لسببٍ معاني ومقاصد التراكيب، ما أورده "عمر بن أحمد الخربوتي" (ت1299هـ/1882م)<sup>4</sup> في شرحه (عصيدة الشّهدة شرح قصيدة البردة)، حيث يُشير إلى خروج الخبر إلى معنى الإنشاء، انطلاقاً من السياق، وذلك في شرحه لببيت البوصيري:

عَدْتُكَ حَالِي لَأَسْرَى بِمُسْتَتِيرٍ      عَنِ الْوُشَاةِ وَلَا دَائِي بِمُنْحَسِمٍ<sup>5</sup>.

حيث يقول: «... والجملة أيضاً إما دعاءٌ عليه بالحرمان من الوصول إلى مرتبة العُشّاق إلى رسول الله فيكون المعنى تَجَاوَزَ عَنْكَ حَالِي، ولم يبقَ فيك، وإما دعاء له بأيّ أدعو الله ليتجاوز عنك حالي أيّ سَقَمُ القلبِ

<sup>1</sup> ينظر، التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ص37، تح: عبد الرحمن البرقوقي، ، دا الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1904م، ومفتاح العلوم، السكاكي، ص247، تح: عبد الحميد هندواي، ، دار الكتاب العلميّة، بيروت، ط1، 2000م.

<sup>2</sup> من هؤلاء الشراح على سبيل المثال: ابن مرزوق الحفيد (842هـ/1438م) له ثلاث شروح للبردة: الأكبر المسمّى (إظهار صدق المودّة)، والأوسط، والأصغر المسمّى (الاستيعاب لما فيها من البيان والإعراب)، وعلي بن محمّد بن علي القرشي الشّهير بالقليصادي(ت891)، وسيد أحمد بن محمّد الشّهير بابن الحاج البيدي (930هـ/1523م)، وسعيد العقباني (811هـ/1408م)..... وغيرهم، تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم عبد الله، ج1 ص68، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998م، ومعجم أعلام الجزائر، ص236، تاريخ الأدب العربي، شوقي ضيف، عصر الدّول والإمارات، ج10 ص92-93، دار المعارف، القاهرة، ط1، (د.ت).

<sup>3</sup> ينظر، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي، ص39، 55، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1986م.

<sup>4</sup> هو عمر بن أحمد بن محمّد سعيد الخربوتي الرّومي، فقيه حنفي أديب، مولده ووفاته في خربوت بتركيا كان مُفتياً فيها، وصنّف كتباً منه (عصيدة الشّهدة) وشروحاً وحواشٍ..، ينظر، الأعلام، خير الدّين الزركلي، ج5 ص41.

<sup>5</sup> ديوان البوصيري، ص213.

وَبُكَاءُ العَيْنِ وَالكوْنُ مَلُوْمًا، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ جَمَلَةٌ (عَدَّتْ) إِخْبَارِيَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعْنَى الْإِنْشَاءِ مَجَازًا أَوْ اسْتِعَارَةً<sup>1</sup> ومفاد هذا أن الخبر قد يخرج إلى معانٍ إنشائية على سبيل التحوُّز في الإسناد في الجملة.

وبيّن ابن مقلاش أغراض الخبر المستفاد من السياق وقرائن الحال من خلال شرحه لبيت الناظم:

لَوْلَا الْهَوَى لَمْ تُرِقْ دَمْعًا عَلَى طَلَلٍ      وَلَا أَرِقْتَ لِذِكْرِ الْبَانَ وَالْعَلَمِ.<sup>2</sup>

إذ يقول: «وفي هذا كُله من البلاغة ما لا يخفى، ففيه: العلمُ بفائدة الخبر، والعلمُ بلازم فائدته، وهو من حُسن البديع المستعمل عند فصحاء أرباب الصناعة الأدبية...»<sup>3</sup>

ففي هذا النص يستحضر ابن مقلاش ما هو مقرّر عند البلاغيين فيما يخص أغراض الخبر<sup>4</sup>، إذ الأصل في الخبر عندهم أن يأتي لأحد غرضين، هما: إما إفادة المخاطب بأمرٍ إذا كان جاهلاً له، وإما إفادته أن المتكلم له علمٌ أيضاً بشيء يعلمه، ويُسمى الأول: بفائدة الخبر، والثاني: بلازم الفائدة.

إلى جانب ذلك فقد كانت له التفاتات لأساليب الإنشاء؛ كالاستفهام<sup>5</sup> والنداء<sup>6</sup>، والحض والتخضيض<sup>7</sup>، والتمني<sup>8</sup>، ... وغير ذلك من أساليب الإنشاء الطلبي وغير الطلبي .

فمن إشاراتِه في باب الاستفهام، ما أورده في شرحه للبيت الأول من البردة؛ إذ بيّن أوجه الاستفهام التي يحتملها معنى البيت، مع الاستشهاد لكل وجه من الشعر، لغرض التوضيح والتقريب؛ إذ يقول: «افتتح الناظم هذه القصيدة بصيغة الاستفهام، ومعناه: التّعجب. والتّعجب بصيغة الاستفهام كثير في كلامهم؛ قال بعض شعرائهم: [ ابن قنّان الرّاجز ]

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ      أَيَذْهَبَنَّ الْقُوَّاءُ الرِّيْقَةُ<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> عصيدة الشّهدة شرح قصيدة البردة، عمر بن أحمد الخربوتي، ص50، (د.ط)، (د.ت)، pdf. www.al-mostafa.com

<sup>2</sup> ديوان البوصيري، ص212.

<sup>3</sup> الشّرح المتوسّط ، ج 01 ص50.

<sup>4</sup> ينظر، جواهر البلاغة، ص39-40.

<sup>5</sup> ينظر، الشّرح المتوسّط ، ج01 ص53، ج02 ص719.

<sup>6</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج01 ص345.

<sup>7</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج01 ص149.

<sup>8</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج02 ص665.

<sup>9</sup> البيت لابن قنّان الرّاجز، ينظر، تهذيب إصلاح المنطق، الخطيب التبريزي، ص317، تح: فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1999م.

استغرب العربي من هذا، وكأنّ الناظم تعجّب من مزج الدّم بالدّم من تدكّر الجيران»<sup>1</sup>، فابن مقلّاش يرى أن استفهام الناظم يحتمل غرض التعجب أو ما يُعرف باستفهام التعجب<sup>2</sup> عند البلاغيين.

ثمّ هو يقول في نفس الموضوع: «ويحتمل الكلام معنى آخر: أن يكون من (تجاهل العارف)، وكأنه أنزل نفسه منزلة الجاهل بسبب مزج دمعه بالدّم، وهو عارف بسبب ذلك؛ ومنه قول الشاعر:

أَيَا ظَبِيَّةِ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ خُلَا حِلِّ      وَيِنِ النَّقَا، أَأَنْتِ أُمُّ أُمَّ سَالِمٍ<sup>3</sup>»

فهو يرى أن سياق البيت يحتمل معنى آخر لاستفهام الناظم وهو (تجاهل العارف)<sup>4</sup>، ويبرر ذلك بما يراه يراه موافقاً له في هذا الوجه من الاستفهام في الشعر العربي.

ومن ملامح الدرس البلاغي عند ابن مقلّاش في ما يخصّ أسلوب الخبر والإنشاء أيضاً، التفاتة في مواضع من شرحه إلى تنوع الأسلوب، كخروج الخبر إلى معانٍ إنشائية. من ذلك ما جاء في حديثه عن طبيعة أوامر ونواهي المصطفى ﷺ أثناء شرحه لبيت البوصيري:

نَبِيْنَا الْأَمْرُ النَّاهِي فَلَا أَحَدَ      أَبَرَّ فِي قَوْلٍ لَا مِنْهُ وَلَا نَعَمٍ<sup>5</sup>

إذ يبيّن أنّ من كلامه عليه الصلاة والسلام ما يكون خبراً يحمل معنى الأمر؛ حيث أنه يدخل في ما يقتضيه معنى (لا) و(نعم)؛ إذ يقول: «..فُلْنَا : أوامرُهُ يَدْخُلُ تَحْتَهَا مَا يَأْمُرُ بِهِ عَلَى جِهَةِ الْوَجُوبِ، وَعَلَى جِهَةِ النَّدْبِ وَعَلَى جِهَةِ الْإِرْشَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَحَامِلِ صَيْغَةِ (أَفْعَلْ). أمّا ما كان خبراً يقتضي أمراً، وكذا في صَيْغِ النَّفْيِ وَالْإِخْبَارِ تَدْخُلُ بِالْمَعْنَى فِي مَقْتَضَى (لا) و(نعم)...»<sup>6</sup>

<sup>1</sup> الشّرح المتوسّط، ج1، ص08.

<sup>2</sup> ينظر، معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، أحمد مطلوب، مادة(استفهام التعجب) ، ج1، ص189 مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، 1983م.

<sup>3</sup> البيت لذي الرّمة، ينظر، ديوان ذي الرّمة، (شرح الخطيب التبريزي)، تح: مجيد طراد، ص271، دار العربي، ط2، 1996م. برواية ( جلاجل).

<sup>4</sup> ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، (تجاهل العارف)، ج2، ص36، مادة والصناعتين، أي هلال العسكري، ص396، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1952، البديع، عبد الله ابن المعتز، ص62، دار المسيرة، بيروت، ط3، 1982.

<sup>5</sup> ديوان البوصيري، ص214.

<sup>6</sup> الشّرح المتوسّط، ج1، ص214-215.

فهو يذهب إلى أن أوامر ونواهي المصطفى ﷺ لا يدخل فيها إلا ما كان ظاهره صيغة أمر، أمّا غير ذلك فهو خبر، ولو كان خبراً يقتضي أمراً.

### المبحث الثاني : أحوال التركيب الإسنادي.

تقوم الجملة العربية اسمية أو فعلية على أساس الإسناد في تركيبها فيكون المسند والمسند إليه، وإلى جانبهما تأتي الأجزاء الأخرى للتركيب كالمَنْصوبات، والظرف، والجار و المجرور... وغير ذلك وتطراً على أجزاء التركيب الإسنادي تغييرات تختلف من تركيب لآخر؛ لأغراض بلاغية يقتضيها المقام، ولعل أهم هذه الأحوال: الحذف والذكر، والتقديم و التأخير، والتعريف والتنكير.

ومن إشارات شراح البردة لهاته الأحوال نذكر على سبيل التمثيل ، ما جاء في (شرح البردة) لـ "إبراهيم الباجوري" <sup>1</sup> (ت 1277هـ/1860هـ)، حيث تناول من ذلك الحديث عن الحذف، وذلك في معرض حديثه عن بيت البوصيري:

فإن أمّارتي بالسوء ما اتعظتُ  
من جهلها بنذير الشيب والهرم <sup>2</sup>

يقول: «وعلى هذا فالإضافة في قوله (نذير الشيب والهرم) من إضافة الصفة للموصوف، أو للبيان، وكان عليه أن يقول بنذيري الشيب والهرم، إلا أن يُقال الإضافة للجنس فيصدق النذير بالمتعدد، أو إنه حذف من الثاني لدلالة الأول، والأصل بنذير الشيب و نذير الهرم» <sup>3</sup>

ومفاد هذا النص أن الناظم لجأ إلى حذف المضاف (نذير)؛ إذ التقدير (نذير الهرم) لوجود الدليل عليه، وذكره قبل ذلك.

ولابن مقلّاش لهاته الأحوال التفاتات متعدّدة، مع حرصه على استنباط نكتها البلاغية، وإن كان في مواضع يسكت عن هذا أو يكتفي بذكر مواضع الحذف أو التقديم أو التأخير ... وغير ذلك. فمن إشارات لأغراض الحذف ما بيّنه في شرحه لقول الناظم:

إنني اتهمتُ نصيح الشيب في عدلٍ  
والشيبُ أبعدُ في نصح عن الثمهم <sup>4</sup>

<sup>1</sup> هو إبراهيم بن محمد الباجوري شيخ الأزهر من فقهاء الشافعية، نسبته إلى باجور من قرى المنوفية بمصر، له حواشٍ كثيرة منها: (حاشية على مختصر السنوسي في المنطق)...تقلّد مشيخة الأزهر واستمرّ إلى أن توفّي بالقاهرة، ينظر، الأعلام، ج1 ص71.

<sup>2</sup> ديوان البوصيري، ص213.

<sup>3</sup> شرح البردة، إبراهيم الباجوري، ص23، ضبط وتعليق: عبد الرحمن حسن محمود، مكتبة الآداب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

<sup>4</sup> ديوان البوصيري، ص213، وورد في الشرح برواية (عدلي)، ج1 ص95.

حيث يقول: «والمضاف إليه (الشيب) محذوف للعلم به، تقديره: و الشيب أبعدُ شيءٍ»<sup>1</sup>، ولعله وقع في هذا التص تحريف لم يُشير إليها المُحقّق، فيكون المضاف إليه المحذوف (شيء)، وقد علّل ابن مقلاش حذفه بمراعاة قرينة نلمحها في علم المخاطب.

كما أشار لمجيء الحذف لأغراضٍ أخرى كالاختصار<sup>2</sup>، والاقتصار<sup>3</sup>، والتخفيف<sup>4</sup>. ومن إشارته للتقديم والتأخير، وما ينتج عنه من أغراض، إشارته إلى التقديم للاعتناء بالمقدّم في بيت الناظم:

مَا رَتَّحَتْ عَذَبَاتِ الْبَانَ رِيحَ صَبَا وَأَطْرَبَ الْعَيْسَ حَادِي الْعَيْسِ بِالنَّعَمِ<sup>5</sup>

يقول «وقوله: (أَطْرَبَ الْعَيْسَ حَادِي)، قدم المفعول للاعتناء به»<sup>6</sup>

كما يذكر في موضع آخر أن التقديم قد يأتي لحصول غرض التشوف لأمرٍ ما<sup>7</sup>. كما تعرض بالحديث عن التنكير والتعريف متحرّيا أغراضهما في السياق في مواضع أخرى.<sup>8</sup>

### المبحث الثالث: الفصل والوصل.

يعتبر الفصل والوصل من أهمّ أبواب البلاغة لِمَا له من مزايا في فصاحة الكلام و بلاغته، و«الوصل عطف الجمل على بعض والفصل تركه»<sup>9</sup>

ولعلّ ما تضمّنّه(الشرح المتوسط) مِنْ نصوص جاءت فيها إشارات لهذا الفن يبيّن معرفة ابن مقلاش بدقائق هذا الفن وقيمته البلاغية، ومن أبرز ما ساقه من تلك النصوص ما جاء في شرحه لبيت البوصيري:

نَبِيُنَا الْأَمْرُ النَّاهِي فَلَا أَحَدَ أَبْرَ فِي قَوْلٍ لَا مِنْهُ وَلَا نَعَمِ.<sup>10</sup>

<sup>1</sup> الشرح المتوسط، ج01، ص98.

<sup>2</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج01 ص37-271.

<sup>3</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج01 ص502.

<sup>4</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج02 ص701.

<sup>5</sup> ديوان البوصيري، ص221.

<sup>6</sup> الشرح المتوسط، ج02، ص800.

<sup>7</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج01 ص11.

<sup>8</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج02 ص643-644.

<sup>9</sup> موجز البلاغة، محمد الطاهرين عاشور، ص24، الطبعة التونسية، ط1، (د.ت).

<sup>10</sup> ديوان البوصيري، ص214.



يقول: «فإن قُلْتُ: وَلِمَ حَذَفَ النَّاطِمَ حَرْفَ العَطْفِ؟ قُلْتُ: لِأَنَّهُ جَاءَ بِحَرْفِ العَطْفِ إِلَى عَدَمِ التَّمَكِينِ مِنَ الوِزْنِ، أَوْ إِلَى طَوْلِ الكَلَامِ، فَاسْقَطَ حَرْفَ العَطْفِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الفِضْلِ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ البَيَانِيِّينَ: "مَعْظَمُ البَيَانِ مَعْرِفَةُ الفِضْلِ وَالْوَصْلِ". وَوَقُوعَ حَرْفِ العَطْفِ بَيْنَ الجُمْلَةِ مِنْ بَابِ الوَصْلِ، وَسَقُوطَهُ مِنْ بَابِ الفِضْلِ، وَتَمْيِيزَ مَوَاقِعِ العَطْفِ بَيْنَ الجُمْلَةِ الَّتِي لَمْ تَتَمَهَّدَ فِيهَا الأَصُولُ عَسِيرٌ جَدًّا، وَبَلَغَ فِي الغَمُوضِ إِلَى حَيْثُ اقْتَصَرَتِ البَلَاغَةُ عَلَى مَعْرِفَتِهِ»<sup>1</sup>

في هذا النصّ يجتجّ ابن مقلاش لإسقاط حرف الواو من أول البيت؛ لأنّه قد أشار قبل هذا الموضوع إلى صحة كون البيت معطوفاً على البيت الذي قبله، لا صلة ظاهرة بينهما في المعنى والحكم، وهو:

مُحَمَّدٌ سَيِّدُ الكَوْنِينِ وَالثَّقَلَيْنِ      -نِ وَالْفَرِيقَيْنِ مِنْ عُرْبٍ وَمِنْ عَجَمٍ.<sup>2</sup>

حيث يقول: «ويصحّ كونه معطوفاً على لفظ (محمد) مع إسقاط حرف العطف»<sup>3</sup>

فقد ردّ ابن مقلاش في-النصّ السابق- إسقاط حرف العطف "الواو" من البيت المصدر (نبيّنا): لاختصاصها بين حروف العطف بالتشريك<sup>4</sup>، إلى احتمال أمرين هما: الضّرورة الشعريّة، أو أنّ الموضوع موضع إطناب وهو ما عبر عنه بـ(طول الكلام)؛ إذ يرى أن الفصل في الإطناب أنسب، وهذا ما أكّده في موضع آخر أشار فيه إلى الفصل والوصل بين المفردات.<sup>5</sup> ويمكن القول أن ابن مقلاش قد حذا حذو "الجرجاني" (ت471هـ)، "الجرجاني" (ت471هـ)، الذي يقيس في كتابه (الدلائل) على عطف المفردات عطفَ الجمل.<sup>6</sup>

إضافةً إلى ذلك فقد وقّف الشّارح في النصّ السّالف على حقيقة كل من الفصل والوصل، وأنّ معرفتهما لا تكون إلا عند من له باع في البلاغة والفصاحة، ثمّ بعد ذلك يستطرد في المواضيع التي يصحّ فيها كل من الفصل والوصل بالنّظر إلى وضع البيت والبيتين اللّذين قبله، وروايتهم كما يأتي:

وَكَيْفَ تَدْعُو إِلَى الدُّنْيَا ضَرُورَةً مَنْ      لَوْلَاهُ لَمْ تَخْرُجِ الدُّنْيَا مِنَ العَدَمِ.

<sup>1</sup> الشرح المتوسط، ج1 ص212.

<sup>2</sup> ديوان البوصيري، ص214.

<sup>3</sup> ينظر، الشرح المتوسط، ج1 ص211.

<sup>4</sup> التشريك: جعل الجملة الثانية مشاركة للأولى في الحكم. وهو ما اختصت به "الواو" عن غيرها من حروف العطف، ينظر جواهر البلاغة، ص145.

<sup>5</sup> الشرح المتوسط، ج1، ص315-316.

<sup>6</sup> ينظر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهرة الجرجاني، ص148-149، تح: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

مُحَمَّدٌ سَيِّدُ الْكَوْنَيْنِ وَالثَّقَلَيْنِ —————  
 نَبِيُّنَا الْأَمِيرُ النَّاهِي فَلَا أَحَدَ  
 ————— وَالْفَرِيقَيْنِ مِنْ عُرْبٍ وَمِنْ عَجَمٍ.  
 أَبْرَ فِي قَوْلٍ لَا مِنْهُ وَلَا نَعَمٍ.<sup>1</sup>

حيث يشير إلى أن العطف بين هذه الأبيات لا يُتصوّر إلا على إحدى الجملتين التي يتشكل منهما البيت الأول فأما عن الجملة الأولى منه التي ورد فيها استفهام؛ يقول: «والعطف لا يصحّ، لأنّه يرد في عطف الجملة الإنشائية على الجملة الخبرية وهو ممنوع».<sup>2</sup>

وهذه من الصُّور التي رأى البلاغيون فيها بوجوب الفصل وتحقق كمال الانقطاع، وهي ثلاث صور كالآتي:

1. إذا اختلفت الجملتان لفظاً وأسلوباً، أي إنشاءً وخبراً.
2. إذا اختلفتا معنى فقط، أي إنشاءً وخبراً، واتفقتا لفظاً مثل: " قال فلان، رحمه الله "، فالجملتان "قال فلان" و"رحمه الله " خبريتان لفظاً، مختلفتان معنى إذ الأولى خبر والثانية إنشاء وهو الدّعاء
3. أن تتفق الجملتان لفظاً ومعنى، ولكن يغيب الجامع بينهما، أي بغياب المناسبة أو التناسب الذي يصح به العطف، فالجملتان متفقتان في الخبرية لفظاً وأسلوباً. ولكن لا يوجد الجامع الذي يُصحح عطفهما.<sup>3</sup> مثل بيتي أبي العتاهية: (البيسط)

الْفَقْرُ فِيمَا جَاوَزَ الْكَفَافَا؛      مَنِ اتَّقَى اللَّهَ رَجَا وَخَافَا.  
 إِنَّ الْقَلِيلَ بِالْقَلِيلِ يَكْثُرُ؛      إِنَّ الصَّفَا بِالْقَدَى لِيَكْدُرُ.<sup>4</sup>  
 لِيَكْدُرُ.<sup>4</sup>

### المبحث الرابع: القصر.

من مباحث علم المعاني، الغنيّة بالاعتبارات الدّقيقة والأسرار الغزيرة: القصر، ولعلّ ذلك راجع إلى تنوع طرقه، وما تحمله من فروق ومقاصد، و«هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ديوان البوصيري، ص214.

<sup>2</sup> الشرح المتوسط، ج1 ص01، ص212.

<sup>3</sup> ينظر، علم المعاني، بسيوني عبد الفتاح فيود، ص268\_269، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط2، 2004م.

<sup>4</sup> ديوان أبي العتاهية، ص493، طبعة خاصة صدرت عن وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007م.

<sup>5</sup> علم المعاني ، ص227.

فللقصر طرق عديدة أشهرها عند جمهور البلاغين: القصر بالنفي والاستثناء، القصر بإنما، القصر بالعطف بلا ولكن، القصر بتقديم ماحقه التأخير.<sup>1</sup>

وابن مقلاش في التفاتاته لهذا الفن، عدل عن مصطلح "القصر"، إلى مصطلحات أخرى منها: الحصر<sup>2</sup>، حصر الموجب<sup>3</sup>، الاختصاص<sup>4</sup>، الاستثناء<sup>5</sup>، التخصيص<sup>6</sup>... الخ. ومن طرق القصر التي وقف عليها نذكر:

**01. تعريف المسند والمسند إليه ب"أل" الجنسية<sup>7</sup>:** إذ يقول في معرض شرحه لقول الناظم:

مَنْ هُوَ الْآيَةُ الْكُبْرَى لِمُعْتَبِرٍ      وَمَنْ هُوَ النَّعْمَةُ الْعُظْمَى لِمُعْتَبِرٍ<sup>8</sup>  
لِمُعْتَبِرٍ<sup>8</sup>

يقول: «(الآية الكبرى): خبر منعت وحصر المبتدأ [هو] في الخبر المعرف يقتضي الحصر»<sup>9</sup>. فالمعنى: لا آية كبرى لمعتبر إلا هو.

**02. الحصر ب"إنما":** من ذلك ما جاء في شرحه بيت الناظم:

وَكُلُّ آيٍ أَتَى الرُّسُلَ الْكِرَامَ بِهَا      فَإِنَّمَا اتَّصَلَتْ مِنْ نُورِهِ  
بِهِمْ<sup>10</sup>

حيث يقول: «وأداة الحصر هي (إنما) تعطي في البيت معنى، ولكن إن قدمت ما أخر ظهر لك ما قصداً، لأنك لو قلت: إنما اتصلت بهم من نوره كان هذا هو مراده، وإنما أخر لأجل القافية، فالمُنحصر هنا الفاعل في المعنى، أي: فما اتصل بهم إلا نوره، أو فإنما اتصلت بهم المعجزات من نوره بخلاف لو جعلت

<sup>1</sup> ينظر، جواهر البلاغة، ص 130 .

<sup>2</sup> ينظر، الشرح المتوسط، ج1 ص 218.

<sup>3</sup> ينظر، الشرح المتوسط، ج2 ص 741.

<sup>4</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج2 ص 643-701.

<sup>5</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص 159.

<sup>6</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص 228.

<sup>7</sup> ينظر، علم المعاني، ص 263.

<sup>8</sup> ديوان البوصيري، ص 218.

<sup>9</sup> الشرح المتوسط، ج2 ص 605.

<sup>10</sup> ديوان البوصيري، ص 215.

المُنحَصِرُ المفعول في المعنى لكان التقدير: فإنّما اتّصلت المعجزات من نوره بهم، أي: ما اتّصلت إلاّ بهم. فافهمه، فانه ينبو عن فكر من لم يحقق الموضوع غاية التحقيق.<sup>1</sup>

فابن مقلّاش يركّز في هذا الموضوع على التدقيق وإمعان النظر في معاني التركيب، وما فيه تقديم وتأخير وغير هذا، ممّا هو كفيّل بجعل السّامع يتوهم معنّى غير المعنى المقصود.

3 الحصر بالنفي والاستثناء: يقول في معرض شرحه لبيت لناظم:

مَا حُورِبَتْ قَطُّ إِلَّا عَادَ مِنْ حَرْبٍ      أَعْدَى الْأَعَادِي إِلَيْهَا مُلْقِي السَّلَامِ<sup>2</sup>

يقول: «وبقيت أبحاث الأول أن يُقال: ظاهر كلام الناظم أنه ما حاربها [أي: آيات القرآن العظيم] أحدٌ إلا ألقى إليها السّلم، والحصر بـ(إلا) يقتضي استغراق المحصور، ونحن نرى كثيراً ممن حاربها لم يزل على كفره؟»<sup>3</sup>

فابن مقلّاش في هذا النص يتحرّى سلامة معنى الحصر بـ"إلا" في البيت، ومناسبة المعنى الظاهر له، من ذلك أن الحصر بـ"إلا" يقتضي استغراق المحصور، ثم يمضي بعد ذلك إلى التماس تأويل مناسبٍ للحصر المتضمّن في البيت.

### المبحث الخامس: الإيجاز و الإطناب.

تختلف أساليب الكلام طويلاً وقصراً، بحسب مقتضى الحال ومراعاة المخاطب إلى ثلاثة أنواع: الإيجاز، و الإطناب، و المساواة.

فأمّا الإيجاز فهو التعبير عن معانٍ كثيرة بلفظ قليل من دون إخلال<sup>4</sup>. والإطناب زيادة اللفظ على المعنى لغرض أو فائدة بلاغية<sup>5</sup>، بينما المساواة فهي أن يساوي ويطابق اللفظ معناه<sup>6</sup>.

ولم يُفتَ ابن مقلّاش أن يقف عند هاتاه الأساليب مقياساً لبلاغة ما يقف عليه من تراكيب، ولعلّ أغلب تناوله لها من حظّ الإطناب والإيجاز دون المساواة، وقد يرجع هذا إلى أنّ المساواة هي الأصل في الكلام في حين الإطناب والإيجاز عدول عنها.

<sup>1</sup> الشرح المتوسط، ج1 ص300.

<sup>2</sup> ديوان البوصيري، ص217.

<sup>3</sup> الشرح المتوسط، ج2، ص562.

<sup>4</sup> ينظر، معجم المصطلحات البلاغية و تطورها، مادة(الايجاز) ج1 ص340.

<sup>5</sup> ينظر، جواهر البلاغية، ص165.

<sup>6</sup> ينظر، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مادة (المساواة) ج2 ص244.

من ذلك ما استأنس بذكره في بيان أوجه إعجاز القرآن الكريم وبلاغته، وهو بصدد شرح بيت

البوصيري:

آيَاتُ صِدْقٍ مِنَ الرَّحْمَانِ مُحْكَمَةٌ قَدِيمَةٌ صِفَةٌ الْمَوْصُوفِ بِالْقِدَمِ.<sup>1</sup>

حيث يقول « والآيات في اللغة: العلامات. وكل ما جاء به (عليه الصلاة والسلام) من جميع خوارق العادات علامة على نُبوّته وعلى صدقه في ما ادّعاه؛ ومنها القرآن، وهو أعظم آياته، بألفاظه التي اشتملت على قوانين البلاغة والفصاحة والإيجاز والاختصار في ما يليق به الإيجاز والاختصار والبسط والإطناب في محله...»<sup>2</sup>.

وقد نقل ابن مقلّاش تعريفاتٍ للبلاغة عن بعض العلماء والفضلاء، منهم الخليل والرّماني، وجلّها مبسوطاً في (العمدة) لابن رشيق،<sup>3</sup> تستند في جملتها على موافقة الكلام لما يقتضيه المقام من حيث الإطناب أو الاختصار أو التوسط.<sup>4</sup>

أ- الإيجاز: وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين للإيجاز كما يجمع البلاغيون. وهما:

1. إيجاز القصر: وهو الإشارة إلى معان كثيرة بألفاظ مختصرة وقليلة.<sup>5</sup>

2. إيجاز الحذف: وهو حصر المعاني الكثيرة في ألفاظ كثيرة من خلال حذف شيءٍ من التراكيب مع عدم الإخلال بالمعاني، وهذا بشرط وجود أمرين هما: سبب يدعو إلى ذلك، وقرينة دالة على ما حذف.<sup>6</sup>

وابن مقلّاش يشير إلى أغراض للإيجاز بالحذف، من ذلك غرضين هما: الاختصار والاقتصار، اللذان

أشار إليهما في معرض شرحه لبيت الناظم:

وَأَلْبَسَتْ حُلًّا مِّنْ سُنْدُسٍ وَكُوتٍ عَمَائِمًا بِرُؤُوسِ الْهَضْبِ وَالْأَكْمِ.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> ديوان البوصيري، ص 217. برواية أخرى: آيَاتُ حَقٍّ مِنَ الرَّحْمَانِ مُحَدَّثَةٌ.

<sup>2</sup> الشرح المتوسط، ج 02، ص 543.

<sup>3</sup> ينظر، العمدة، ابن رشيق، ج 01، ص 200-206، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، ط 1، 2006م.

<sup>4</sup> ينظر، الشرح المتوسط، ج 02، ص 565.

<sup>5</sup> ينظر، علم المعاني، ص 394.

<sup>6</sup> ينظر، المرجع نفسه، ص 397.

<sup>7</sup> الشرح المتوسط، ج 02، ص 501. لا يوجد في الديوان ولعله من الأبيات المُزادة للبردة كزوائد أبو عبد الله محمد بن الجيّاب الغرناطي؛ أشار ابن مقلّاش في أبياتٍ أخرى أنّها من زوائده، ووصفها بأنّها في غاية التناوب. ينظر، المصدر نفسه، ج 02، ص 479.

يقول: «... وَحُذِفَ مَفْعُولٌ (أَلْبَسْتُ)، وهو من حذف الاختصار لا من حذف الاقتصار هنا، فإنّه مدلول عليه بقوله: (وَلَوْتُ عَمَائِمًا، بَرُؤُسِ الْمَضَبِ وَالْأَكْمِ)، لأنَّ عَمَّمَ أَلْبَسَ، أَيَّ أَلْبَسْتُ جِسْمَ الْأَرْضِ، وهو وَهْدَهَا، وَعَمَّمْتُ رُؤُوسَهَا، وهو وَعَرُهَا.»<sup>1</sup>

وَيُفْهَمُ من هذا أن حذف الاختصار يتوقّف على وجود القرينة الدّالة على المحذوف، في حين لا يكون ذلك مع الاقتصار. وهو ما أشار إليه ابن هشام (ت761هـ) في (مغني اللبيب) بقوله: «جَرَتْ عَادَةُ النَّحْوِيِّينَ أَنْ يَقُولُوا: يَحْذِفُ الْمَفْعُولَ اخْتِصَارًا وَاقْتِصَارًا، وَيُرِيدُونَ بِالِاخْتِصَارِ الْحَذْفَ لِلدَّلِيلِ، وَبِالِاقْتِصَارِ الْحَذْفَ لِغَيْرِ دَلِيلٍ، وَيُمَثِّلُونَهُ بِنَحْوِ: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾<sup>2</sup> أَي أَوْقِعُوا هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ»<sup>3</sup>

وعلى ما سبق، لعلّ ما يُسَمِّيهِ النَّحْوِيُّونَ بِالْحَذْفِ لِلِاقْتِصَارِ هو ما يصطلح عليه البلاغيون بإيجاز القصر، لأنّ من شروط إيجاز الحذفِ - كما أشرنا - عند البلاغيين وجود داعٍ إلى الحذف، وقرينة تدلّ على المحذوف.

أيضاً ممّا يدخل في إيجاز الحذف مصطلح الاكتفاء، وقد أطلقه ابن رشيق على أحد ضربيّ الحذف عند الرّماني، وذلك فيما نص عليه بقوله: «وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِمَّا ذَكَرَ الرَّمَانِيُّ . وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسُئِلَ الْقُرَيْشُ﴾<sup>4</sup> يُسْمُونَهُ الْاِكْتِفَاءَ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي بَابِ الْمَجَازِ؛ وَفِي الشَّعْرِ الْقَدِيمِ وَالْمَحْدَثِ مِنْهُ كَثِيرٌ، يَحْذِفُونَ بَعْضَ الْكَلَامِ لِدَلَالَةِ الْبَاقِي عَلَى الدَّاهِبِ...»<sup>5</sup>، وقد أشار إليه ابن مقلّاش في شرحه لقول الناظم:

دَعَ مَا ادَّعَتْهُ النَّصَارَى فِي نَبِيِّهِمْ      وَاحْكُمْ بِمَا شِئْتَ مَدْحًا فِيهِ وَاحْتَكِمِ .  
وَأَنْسُبْ إِلَى ذَاتِهِ مَا شِئْتَ مِنْ شَرَفِ      وَأَنْسُبْ إِلَى قَدْرِهِ مَا شِئْتَ مِنْ عِظَمِ.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> الشرح المتوسط، ج2، ص502.

<sup>2</sup> سورة البقرة، الآية: 60

<sup>3</sup> مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص267، دار الطلائع، القاهرة، (د . ط)، (د . ت).

<sup>4</sup> سورة يوسف، الآية: 82.

<sup>5</sup> العمدة، ج1، ص208.

<sup>6</sup> ديوان البوصيري، ص214.

يقول في معرض شرحه للبيت الثاني من هذين البيتين: «وفي البيت (الاكتفاء): وهو أن تحذف الأوائل لدلالة الأواخر، ومن الأواخر لدلالة الأوائل. فحذف هنا ما نناه عنه في البيت قبله اكتفاءً بنهيه المتقدّم. كما أنّه أجمل في (ما) من قوله (ما شئت) في البيت المتقدّم، وفصل هنا في (ما) التي ذكر أيضاً...»<sup>1</sup>

فالناظم قد حذف من البيت الأول ما يتعلق بالفعل (شئت) و أجمل ذلك في (ما)، لدلالة ما في البيت الثاني عليه، وحذف من البيت الثاني ما نهي عنه في البيت الأول، اكتفاءً بذكره في البيت الأول، وبذلك فمعنى البيت الأول متعلق بالثاني، والعكس صحيح.

ب - الإطناب: للإطناب أنواع عديدة منها : الإطناب بالاعتراض، الإطناب بالتكرير، الإطناب بالتميم، الإطناب بالزيادة... الخ.<sup>2</sup> ولابن مقلّاش عدة التفاتات لأنواعٍ وصورٍ مختلفة للإطناب، مثل: التكرار،<sup>3</sup> والتكرير،<sup>4</sup> والاعتراض<sup>5</sup>، والحشو<sup>6</sup>، والتكميل<sup>7</sup>، والتميم<sup>8</sup>، والإيغال<sup>9</sup>، وذكر الخاص بعد العام<sup>10</sup>.

فمن حديثه عن التكرار والتكرير ما نصّ عليه في معرض شرحه لبيت البوصيري:

وَلَا أَعَارَتِكَ ثَوْبِي عَبْرَةَ وَضَنِي      ذَكَرَى الْخِيَامِ وَذَكَرَى سَاكِنِ الْخِيَمِ<sup>11</sup>

بقوله: «في هذا البيت نوعٌ يُقال له: (التكرير) عند البيانيين، ويُقال له: (التكرار). واعلم أنّه يحسُن في مواضع، ومواضع يقبح فيها، وأكثر ما يقع التكرار في الألفاظ دون المعاني، وهو في المعاني دون الألفاظ أقلُّ. والصحيح أنّ التكرار غير التكرير. فالتكرار: هو تكرار اللفظ بعينه، بمعناه الأول أو بمعنى آخر... وأما التكرير: فهو كما هنا،

<sup>1</sup> الشرح المتوسط، ج1 ص264.

<sup>2</sup> ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مادة(الاطناب) ج1 ص224-241.

<sup>3</sup> ينظر، الشرح المتوسط، ج1 ص159 - 163.

<sup>4</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص81 - 126.

<sup>5</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص361-417.

<sup>6</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص159-179.

<sup>7</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص166، ج2 ص747.

<sup>8</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج2 ص676.

<sup>9</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص166-240.

<sup>10</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج2 ص687.

<sup>11</sup> المصدر نفسه، ج1 ص56. لا يوجد البيت في الديوان.

فإنّ قوله: (لم تُرِقْ دَمْعاً على طَلَلٍ × وَلَا أَرِقْتَ لِذِكْرِ البَانِ والعَلَمِ) هُوَ: (وَلَا أَعَارَتْكَ تُؤِي عِبْرَةً وَضَيْ)، لأنّ المذكورين هُنَا هُمَا المَفْهُومانِ في البيْتِ قَبْلَهُ؛ لِكِنْ فِيهِ بلاغة عظيمة..<sup>1</sup>

ففي هذا النص يبيّن ابن مقلاش الفرق بين مفهوم كُلي من التكرار والتكرير، خلاف ما هو شائع من عدّها شيئاً واحداً، ثمّ هو يستطرد لكلّ منهما من القرآن الكريم والشعر، مبيناً ما ينجم عنهما من أغراض بلاغية. ومما سبق نلمح أنّ المؤلّف قد طرق معظم مباحث علم المعاني، فقد كان في بعضها مستطرداً بالتوضيحات والاستشهاد من القرآن الكريم، والشعر العربي غالباً، أو النّقل عن البلاغيين، وفي بعضها الآخر يكتفي بالإشارة إلى النوع البلاغي مع غرضه أو بدونه، ولعلّه - كما هو ملاحظ - هذا هو الغالب فيما يخص مباحث علم المعاني.

---

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ج1 ص56.



## الفصل الثّاني

# ابن مقلاش وعلمما البيان والبديع

المبحث الأوّل: التشبيه.

المبحث الثّاني: المجاز.

المبحث الثّالث: الكناية.

المبحث الرّابع: أنواع البديع:

أ- المحسنات البديعية.

ب- السرقات الشعريّة.

ثمة مباحث أخرى للبلاغة تصنّف في العلمين اللّذين تنحصر فيهما إلى جانب علم المعاني علوم البلاغة، وهما علما البيان والبديع، ولعل هذا التقسيم ليس مسلماً به؛ إذ محاولة تحديد كل علم من هذه العلوم يستلزم الوقوف على الجزئيات المشتركة بينهم، وما بينهم من مواطن اتصال، ممّا يجعل أمر الفصل بينهم صعباً.<sup>1</sup>

والبيان عند "الخطيب القزويني" (ت780هـ) هو: «علمٌ يُعرّف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفة في وضوح الدلالة عليه».<sup>2</sup> ويرى أن دلالة اللفظ تكون إما على ما وضع له، أو على غير ذلك، وتُسمّى الأولى دلالة وضعية، والثانية عقلية، وهي السبيل إلى الوصول إلى إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، تضيء عليه وضوحاً وظهوراً؛ ذلك أنّ الألفاظ إذا كانت كما هي في الوضع لم يكن بعضها أبين دلالةً من بعض، وإلاّ لم يكن لكل واحد منها دلالة.<sup>3</sup>

أمّا البديع فيُعرف بأنّه: «علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة، وهذه الوجوه ضربان: ضرب يرجع إلى المعنى، وضرب يرجع إلى اللفظ».<sup>4</sup> وهي ما يعرف بالمحسنات البديعية المعنوية واللفظية.

ولعله هناك من يدخل في علم البديع ما يخص السرقات وحسن الابتداء والتخلص، والانتهاء وقد أفرده "القزويني" لها فصلين مستقلين ختم بهما كتابه الإيضاح.<sup>5</sup>

### المبحث الأول : التشبيه .

من مباحث علم البيان أسلوب التشبيه، وهو باب واسع، ذو مباحث متعددة وصور كثيرة، تمتاز بأثرها في تأكيد المعاني وتحسين وقّعها في النفوس، ويعرّفه أبوهلال العسكري بقوله: «التشبيه: الوصف بأن أحد

<sup>1</sup> ينظر، الميسر في البلاغة العربية، عبد الله شعيب، ص04، دار الهدى، الجزائر، (د. د. ط)، (د. د. ت) .

<sup>2</sup> الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني البيان، البديع)، الخطيب القزويني، ص215، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.د.ط)، (د.ت) .

<sup>3</sup> ينظر، المصدر نفسه، ص215 - 216.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص348.

<sup>5</sup> فنون البلاغية: البيان \_ البديع، أحمد مطلوب، ص208\_209، دار البحوث العلمية، (د. د. ط)، 1975م.

الموصوفين يُنوب مناب الآخر بأداة التشبيه، ناب التشبيه منابه أو لم يُنَب، وقد جاء في الشعر وسائر الكلام بغير أداة التشبيه...»<sup>1</sup>

فالتشبيه هو أن يشابه بين شيئين في صفات لهما، وذلك بواسطة أداة من أدوات التشبيه الدالة على المماثلة ك: الكاف، وكان، ومثل... وغيرها، وقد يستغنى عن الأداة نحو: زيد كالأسد، وزيد أسد، وغير ذلك من الصور التي تدلّ على المماثلة والشبه بين شيئين، حيث تختلف في صياغتها واختيار ألفاظها بحسب مراعاة الحال والمقام.

وقد تناول شراح البردة الحديث عن هذا النوع من الدرس البلاغي في مواطن متفرقة من شروحهم، ومن ذلك نسوق ما جاء في شرح البردة الموسوم بـ(البلم المريح من شفاء القلب الجريح) للطاهر بن عاشور (الجدّ) (ت 1284هـ/1868 م) في معرض شرحه لبيت الناظم:

وَأَلْبَسَتْ حُلًّا مِنْ سُندُسٍ وَلَوْتٍ عَمَائِمًا بِرُؤُوسِ الْهَضْبِ وَالْأَكْمِ.<sup>2</sup>

يقول: «..... وفي البيت تشبيه ما كسا وجه الأرض من أنواع النبات والأزهار بالحلل بجامع التحمل»<sup>3</sup> ففي البيت تشبيه أنواع النبات التي غطت الأرض بالحلل، وقد جاء هذا التشبيه بدون ذكر أداة التشبيه، ولا وجه الشبه، إذ فهو من "التشبيه البليغ".

وقد عرفَ بحث التشبيه عند ابن مقلّاش توسّعًا، من ذلك نجده يورد تعريفًا للتشبيه بنصّ من كتاب (العمدة) لابن رشيق<sup>4</sup>؛ إذ يقول: «وفي البيت: التشبيه، والتشبيه صفة الشيء بما قارنّه وشاكله من جهة واحدة، أو من جهات كثيرة، لا من جميع جهاته، لأنّه لو ناسبه مناسبة كليّة لكان سيوى هذا من صُفْرَةٍ وَسَطِهِ وَخُضْرَةٍ كَمَائِمِهِ. وكذا قولهم: فلان كالبحر، إنما يريدون كالبحر سماحة»<sup>5</sup>

وقد ساق هذا التعريف للتشبيه؛ لإسقاطه على ما جاء من تشبيه في بيت الناظم:

<sup>1</sup> الصناعتين، ص 239.

<sup>2</sup> ينظر، الشرح المتوسط، ج2، ص501، لا يوجد في الديوان، أشرنا إليه سابقًا.

<sup>3</sup> البلم المريح من شفاء القلب الجريح، ص 84، الطاهر بن عاشور(الجد) تعليق: عمر عبد الله كامل، (د.ط)، (د.ت).

<sup>4</sup> ينظر، العمدة، ابن رشيق، ج1 ص237.

<sup>5</sup> الشرح المتوسط، ج1 ص120.

مَنْ لِي بِرَدِّ جَمَاحٍ مِنْ غَوَايَتِهَا      كَمَا تُرَدُّ جَمَاحُ الْخَيْلِ بِاللُّجْمِ<sup>1</sup>

حيث يقول: «وكذا تشبيه البيت إنما هو في مطلق الجماع لكن لا من جميع الوجوه، لأنّ جماع الخيل يُداوى، وهذا شيء عسير المداواة»<sup>2</sup>

فابن مقلاش يبيّن أن التشبيه الذي عقده الناظم بين جماع غواية النفس وجماع الخيل، تشبيه لا يشمل صفات كل منهما؛ حيث يكونان شيئين متساويين ومتطابقين، وإنما هو تشبيه لبعض صفاتهما، ذلك أن جماع الغواية أقوى وأشدّ من جماع الخيل.

وفي موضع آخر يشير إلى أن التشبيه قسمان بحسب طرفي التشبيه ووجه الشبه بينهما، إذ قد يكون وجه الشبه محسوساً، أو مجرداً، حيث يقول: «... والتشبيه قسمان : تشبيه الأشياء في ظواهرها وألوانها وأفرادها، كما شبهوا اليد بالغصن، والوجه بالبدر... في المعاني : كتشبيه الشجاع بالأسد، والحواد بالبحر ...»<sup>3</sup>.  
ويذكر ابن مقلاش للتشبيه أنواعاً وأوصافاً، من ذلك التشبيه المركّب والتشبيه المجرد اللذين بينهما أثناء شرحه لبيت الناظم:

وَكَالصِّرَاطِ وَكَالْمِيزَانِ مَعْدِلَةٌ      فَالْقِسْطُ مِنْ غَيْرِهَا فِي النَّاسِ لَمْ يَثْمِ<sup>4</sup>

يقول: « والتشبيه الذي جاء به الناظم يصحّ أن يكون من التشبيه المركّب؛ لأنّه يقول : وكأنّها كالصِّراط، كما تقول: كأنّ السيف كالخنش، فيجمع بين التي تشبيهه كأنّ والكاف ، كما تقول: زيد كمثل عمر. وإن اختصرتنا عن إحدى الآلتين وقدرناه للآيات ضميراً تقديره : وهي كالصِّراط يكون تشبيهاً مجرداً أي : والآيات كالصِّراط وكالميزان. »<sup>5</sup>

ومفاد هذا النص أن التشبيه المركّب يقتضي أداتين من أدوات التشبيه ،ومنه يكون جمع وتركيب بين تشبيهين، في حين يقتصر في المجرد على آلة واحدة ،والتشبيه في هذا البيت مركب لأن(كالصراط وكالميزان) معطوفة على ( الخصم )، التي في البيت الذي قبله وهو :

<sup>1</sup> ديوان البوصيري، ص213.

<sup>2</sup> الشرح المتوسّط، ج01 ص120-121.

<sup>3</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج01 ص322.

<sup>4</sup> ديوان البوصيري، ص218.

<sup>5</sup> الشرح المتوسّط، ج02 ص593.

كَأَنَّهَا الْحَوْضُ تَبَيَّضُ الْوُجُوهُ بِهِ مِنْ الْعَصَاةِ وَقَدْ جَاءُوهُ كَالْحُمَمِ<sup>1</sup>  
إذا اجتمع في التشبيه هنا: تشبيه كأنّ وتشبيه الكاف .

بالإضافة إلى أنواع وأوصافٍ أخرى للتشبيه تعرّض لها ابن مقلاش في مواضع أخرى، ومنها: عكس التشبيه، والتشبيه الحسن، والتمثيل، والتماثل ... وغيره.<sup>2</sup>  
وما يُلمَسُ من تناول ابن مقلاش لفن التشبيه، إحاطة بزوايا مختلفة منه؛ وذلك من خلال رصده لمصطلحاته، وإيراد نصوص علماء البلاغة كابن رشيق، إلى جانب الاستئناس بالاستشهاد من الشعر وكلام العرب.

### المبحث الثاني: المجاز .

من أساليب البيان المجاز، ويعرّفه ابن أبي الأصبغ (585-654هـ) بأنّه: « خلاف الحقيقة، والحقيقة فعيلة بمعنى مفعولة من أَحَقَّ الأمرُ يَحْقُهُ إذا أثبتّه أو من حَقَّقْتُهُ إذا كُنْتُ منه على يقين ، وإنما سُمِّيَ خلاف المجاز بذلك لأنه شيء مثبت معلوم بالدلالة، والمجاز مَفْعَلٌ من جاز الشيء يجوزُه، إذا تعداه، فإذا عُدِلَ باللفظ عمّا يُوجبه أصل اللغة وُصِفَ بأنه مجاز، على أنّهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً»<sup>3</sup>

ومن المعلوم أن العلماء قد اختلفوا في أصل وقوع المجاز في اللغة والقرآن الكريم، إذ يقول الزركشي :  
«والجمهور على الوقوع، وأنكره جماعة وشبّهتهم أنّ المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه»<sup>4</sup>

وقد أشار ابن مقلاش إلى هذا الاختلاف في تحليله للبيت الأول من البردة يقول: « ووصف الناظم- على لسان السائل - الباكي بأنه مزج الدمع، ليس المزج ممّا عاناه الباكي حتى يكون من فعله المسند إليه نوعاً من (الإسناد التركيبي). ولأرياب علم البيان في إثبات هذا النوع من الإسناد خلاف: يعدّه بعضهم من (المجاز

<sup>1</sup> ديوان البوصيري، ص218.

<sup>2</sup> ينظر، الشرح المتوسط، ج1ص148، 317، ج2، ص400، 401، 567.

<sup>3</sup> بديع القرآن، ابن أبي الأصبغ المصري، ص175، تح: حفني محمد شرف، نضرة مصر للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت).

<sup>4</sup> البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ص183، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

الإسنادي). ونفاه آخرون وقالوا: المجاز في التركيب بعيد. ومذهب عبد القاهر إثباته، والشيخ عبد القاهر ممن يعتني به في هذا العلم. واستبعده بعض المتأخرين»<sup>1</sup>

ففي هذا النص يشير لما سماه بـ (الإسناد التركيبي) أو (المجاز الإسنادي)، إذ هما مترادفان عنده، وهو ما يصطلح عليه البلاغيون أيضاً (المجاز العقلي)، ويسمّيه الجرجاني بـ (المجاز الحُكْمِي)؛ حيث يُبيّنُه بقوله: «... وهو أن يكون التحوُّز في حُكْمٍ يجري على كلمة فقط، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها.»<sup>2</sup> فهو نقل اللفظ مما وضع له من حُكْمٍ في الأصل إلى حكم آخر، عن طريق التحوُّز في الإسناد؛ وبذلك سمّي بالمجاز الإسنادي. والمجاز في عُرفِ البلاغيين نوعان: مجاز عقلي، ومجاز لغوي. والمجاز اللغوي: هو نقل الكلمة من معناها الحقيقي لمعنى آخر لعلاقة بينهما.<sup>3</sup> وهما نوعان هما:

أ- المجاز المرسل: «هو الكلمة المستعملة قصداً في غير معناها الأصلي لملاحظة علاقة غير المشابهة مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الوضعي»<sup>4</sup>، وله علاقات كثيرة كالسببية، المسببية، الكلية، الجزئية، التقييد، الإطلاق، الحالية، المجاورة..... الخ .

ومن إشارات ابن مقلّاش للمجاز المرسل ما جاء في شرحه لقول الناظم :

وَالنَّارُ خَامِدَةٌ الْأَنْفَاسِ مِنْ أَسْفِ عَلَيْهِ، وَالنَّهْرُ سَاهِي الْعَيْنِ مِنْ سَدَمٍ<sup>5</sup>

يقول: « والنَّهْرُ: هو الشَّقُّ، لكن يطلق على مائه، من مجاز المجاورة كجري الميزاب ونحوه...»<sup>6</sup>

ب- الاستعارة: ويعرفها جلال الدين السيوطي (ت911هـ) بقوله: « هي أن يضعوا الكلمة للشئ المستعار من موضوع آخر، فيقولون: انشقت عصاهم، إذا تفرقوا، وكشفت عن ساقها الحرب،...»<sup>7</sup>

<sup>1</sup> الشرح المتوسط، جـ 01 ص 19.

<sup>2</sup> أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص192، تح: محمد فاضلي، دار الأبحاث، (ط1)، 2007م.

<sup>3</sup> ينظر، علوم البلاغة (الموسوعة الثقافية العامة)، راجي الأسمر، ص97، دار الجيل، بيروت، (ط1)، 1999م.

<sup>4</sup> جواهر البلاغة، ص217.

<sup>5</sup> ديوان البوصيري، ص215.

<sup>6</sup> الشرح المتوسط، جـ 01 ص 367.

<sup>7</sup> المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، جـ 01 ص 231، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 1995م .

ومن التفاتات ابن مقلّاش للاستعارة ما قاله في شرحه للبيت الأول من البردة، فيما يخص مزج الدّم بالدم، بقوله: «... أمّا ما قال المؤلّف فإنّه خارق للمعتاد، إذ جريان الدّم عوضاً عن الدّم مستحيل عادةً، لكن هو أبلغ في باب (الاستعارة) إذ هو أبلغ. وقد لهجّ النَّاس بهذه التّزعة، قال الشّاعر: [يزيد بن معاوية]

وَلَمَّا تَلَأَقَيْنَا وَجَدْتُ بِنَانَهَا      مُخَضَّبَةً تَحْكِي عُصَارَةَ عَنَدَمٍ<sup>1</sup>»<sup>2</sup>

ويعضّي في الاستشهاد من الشعر على التغزل بالبكاء والمبالغة بذكر الدم لعدد من الشعراء، و بعد هذا يرى أنّ ما أشار إليه في بيت الناظم وأبيات الشعراء هو من باب المجاز البعيد. وهذا بقوله: « وهذا كله من المجاز البعيد . وأما المجاز المستحيل فقول الشاعر: (طويل) [النّابغة الجعدي]

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدَنَا وَجُودَنَا      وَإِنَّا لَتَبْغِي فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا<sup>3</sup>»<sup>3</sup>

«<sup>3</sup>

ومن خلال هذا فابن مقلّاش يضع للمجاز أوصافاً حسب وقوع ما جاء عن طريقه، واستحالة ذلك . ويورد في موضع آخر من الشرح نصاً يُعَدّد فيه أقسام الاستعارة، وهي عنده سبعة أقسام، ذكر منها خمسة مع التوضيح والتمثيل، إذ يقول: « واعلم أن الاستعارة على سبعة أقسام: إمّا تشبيه محسوس بمحسوس، كتشبيه الشّجاع بالأسد في شدة البطش وكمال الإقدام أو استعارة تخيلية، كتشبيه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، أو استعارة بالكناية، كما أنّ تأتي بالمشبه وتذكر شيئاً من لوازم المشبه به، كما تقول: فإذا المنية أنشبت أظفارها، أو كشتت أنيابها، أو مثل قولك : قد نطق بهذا لسان الحال، وزمام الأمر في يد فلان.»<sup>4</sup>

ويُضَيّف في نفس الموضع « والاستعارة الأصليّة: هُوَ أنّ يكون المستعار اسم جنس ويكون المستعار له كذلك. ومنها الاستعارة التبعيّة: هي ما يقع في الأفعال والصّفات.»، فضلاً عن هذا فقد أشار إلى أنواعٍ أخرى مثل : الاستعارة التوليدية<sup>5</sup>، كما يذكر أوصافاً للاستعارة منها: الاستعارة العجيبة والاستعارة البديعة .<sup>6</sup>

<sup>1</sup> ديوان يزيد ابن معاوية ، تح: واضح الصّمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.

<sup>2</sup> الشرح المتوسط، ج1 ص 14 .

<sup>3</sup> المصدر نفسه ، ج1 ص16،17 .

<sup>4</sup> المصدر نفسه ، ج1 ص225.

<sup>5</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج1 ص 372.

<sup>6</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج 1 ص59،57.

أيضاً فقد أشار ابن مقلاش إلى نوع من المجاز سمّاه بـ (المجاز المستقيم)، وذلك في ما نصّ عليه في شرح بيت الناظم :

لَعَلَّ رَحْمَةَ رَبِّي حِينَ يَقْسِمُهَا تَأْتِي عَلَى حَسَبِ الْعَصِيانِ فِي الْقِسْمِ<sup>1</sup>  
 يقول: «...وقال بعض المتكلمين على البيت تحامياً من هذا الإشكال المتقدم: " لعلّ أن يكون الناظم جعل (لعل) بمعنى ليس"، وذكر أنّه " مجاز مستقيم"؛ ولم تظهر لي استقامة في ارتكاب هذا المجاز لانحصار معني (لعل) في الترجي والإشفاق في المتوقّعات، وأمّا أن تكون بمعنى (ليس) فلا، اللهم أنّها وردت خافضةً كحرف من حروف الجر، فقد جاء من كلامهم ما يشهد له،<sup>2</sup> و أما النفي بما فلم يُسَمَّع، ولقد صَحِبها الترجي مع خفضها على لغة مَنْ خفض بها.»<sup>3</sup>

ولعلّ ما أشار إليه باسم (مجاز مستقيم) هو ما سمّاه "سيبويه" (ت180هـ) في كتابه بـ (المستقيم الكذب)، ولم يقصد به الكذب الخُلقي المذموم، وإنّما أراد به التخيّل الفَيّ. وذلك في قوله في باب (الاستقامة من الكلام): «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المُستقيم الحسن: فقولك: أتيّتك أمس وسأتيك غداً، وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيّتك غداً وسأتيك أمس، و أما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشريت ماء البحر ونحوه ...»<sup>4</sup>

فالكلام عند سيبويه ينقسم إلى: مستقيم ومحال، ويقوم الأوّل على إمكانية الوقوع مع تفاوت هذه الإمكانية؛ فمنها ما يكون في درجة الكذب عنده، وهو ينطوي على ادّعاء ما لا يمكن حدوثه.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ديوان البوصيري، ص221 .

<sup>2</sup> ذكر ابن هشام أنّ في لغة عُقَيْل الجر بلَعْلَ، ويعلّل مسلكهم هذا، بأنّ ذلك دليل على أنّ الأصل في الحروف المختصّة بالاسم أنّ تعمل عمل حروف الجر، من ذلك يقول في فصل أفرده "لذكر ما لا يتعلق من الحروف الجر": «الثاني: لَعْلَ في لغة عقيل : لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء ... ثم إنهم جرّوا بها منبهةً على أنّ الأصل في الحروف المختصّة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر»، مغني اللبيب، ج 02 ص102.

<sup>3</sup> الشرح المتوسط، ج02 ص788.

<sup>4</sup> الكتاب، سبويه، ج 01 ص25-26، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتاب، ط1983، 1.

<sup>5</sup> ينظر، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، أحمد سعد محمد، ص 316، 317، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 1999م.



ولابن مقلّاش وقفه عند المجاز الإفرادي، والمجاز التركيبي<sup>1</sup>، وهذا الأخير مرادف للمجاز الإسنادي .

### المبحث الثالث: الكناية.

من مباحث علم البيان: الكناية، و«هي ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم لينتقل فيه إلى الملزوم، كما يُقال: فلان طويل النَّجاد أي طويل القامة، وسُمِّيَتْ كناية لما فيها من إخفاء وجه التصريح، ومنه الكنى لما فيها من إخفاء وجه التصريح بالعلم...»<sup>2</sup>.

ومن التفاتات ابن مقلّاش إلى هذه القضية البلاغية ما جاء في شرحه لبيت البوصيري:

يَجْرُ بِحَرَ خَمِيسٍ فَوْقَ سَابِحَةٍ      يَزْمِي بِمَوْجٍ مِنَ الْأَبْطَالِ مُلْتَطِمٍ<sup>3</sup>

يقول «... واستعماله هنا (البَحْر) لسعة أقطاره، وترادف أمواجه وازدحامها وترادفها بعضاً إثر بعضٍ، والبحر تُكْنِي به العرب عن كلِّ ما يقصدون المبالغة في وصفه بالسَّعة في خاصّة من خواصّهم، كما قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فرس أبي طلحة: (( وَجَدْتُهُ بَحْرًا ))<sup>4</sup>. وما ذلك إلا لسعة حربه»<sup>5</sup>.

فالبحر لا تصافه بالاتساع والعظمة يُكْنَى به عمّا كان فيه ما يُقَارِبُ ويُشَابِهُ صفاته، ومنه فهذه الكناية هي كناية عن صفة.

وللكناية باعتبار الوسائط والستياق أقسامٌ، منها: التعريض، التلويح، الرّمز، الإيماء.<sup>6</sup> ولابن مقلّاش وقفاتٌ عند كلِّ من هذه الأقسام، فمن إشارته للتعريض ما ساقه في شرحه لبيت الناظم:

<sup>1</sup> ينظر، الشرح المتوسط، ج1 ص62، وينظر، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مادّة (المجاز التركيبي) ج3 ص20-210.

<sup>2</sup> التبيان في البيان، شرف الدّين الحسين بن محمّد بن عبد الله الطيبي (ت743هـ)، ص121، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م.

<sup>3</sup> ديوان البوصيري، ص219.

<sup>4</sup> ينظر، صحيح البخاري، أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري، ج4 ص93، تصحيح وتعليق: إدارة الطّباعة المنيرية، المكتبة الثقافية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

<sup>5</sup> الشرح المتوسط، ج2 ص672.

<sup>6</sup> ينظر جواهر البلاغة، ص254.

عَدْتُكَ حَالِي لَا سِرِّي بِمُسْتَتِرٍ عَنِ الْوُشَاةِ وَلَا دَائِي بِمُنْحَسِمٍ.<sup>1</sup>

يقول: « وقوله (عَدْتُكَ حَالِي)، أي: تجاوزتُك. ويَحْتَمِلُ أن يكون قصد بها التعريض، كما يقال للعاذل: اعذر لفلاناً يُصيبك ما أصابني. ومن كلام الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى حين رآه أخوه يفلسف عروض الشعر فقال: ضلّ عقلُ أخي، فَقَالَ لَهُ الخليل: (بسيط)

لَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ مَا أَقُولُ عَذْرَتِي

أَوْ كُنْتَ تَجْهَلُ مَا تَقُولُ عَذْرَتُكَ

لَكِنْ جِهَلْتُ مَقَالَتِي فَعَذْرَتِي وَعَلِمْتُ أَنَّكَ جَاهِلٌ فَعَذْرَتُكَ<sup>2</sup>»

فقد بين ابن مقلّاش وجه التعريض المقصود من (عَدْتُكَ حَالِي)، بنصّ الخليل؛ لمُثَابَلَةِ سياقه لسياق التعريض في البيت. إلى جانب ذلك فقد تعرّض لأنواعٍ أخرى من الكناية، كالتلويح<sup>3</sup>، والإيماء<sup>4</sup>.

### المبحث الرابع: أنواع البديع.

#### أ- المحسنات البديعية:

ولعلّ من الأمور السائدة عند شرح البردة الالتفات إلى ضروب البديع، ومن التفاتاتهم للمحسنات البديعية اللفظية، على سبيل المثال: الجناس أو التحنيس، وقد أشار إليه "شاعر بن بلقاسم الروافي" في شرحه (رحيق الوردة بشرح البردة) في شرحه لبيت التّأظم:

لَوْلَا الْهَوَى لَمْ تُرِقْ دَمْعًا عَلَى طَلَلٍ وَلَا أَرِقْتَ لِذِكْرِ الْبَانِ وَالْعَلَمِ<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ديوان البوصيري، ص 213.

<sup>2</sup> الشرح المتوسّط، ج 01 ص 82.

<sup>3</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج 01 ص 76-277.

<sup>4</sup> ينظر، المصدر نفسه، ج 01 ص 500.

<sup>5</sup> ديوان البوصيري، ص 212.

يقول: «وفي البيت ما يُسمّى في علم البديع بالجناس، جاء في كلمتي: تُرِقُّ وأرِقَّت. والجناس هو أن يتشابه اللفظان في النطق ويختلفان في المعنى، وهو من المحسنات اللفظية، كقوله تعالى ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُحْرِمُونَ مَا لَبِثُوا إِلَّا سَاعَةً﴾<sup>1</sup> فكلمة الساعة في المرّة الأولى معناها القيامة، وفي الثانية معناها الوقت».<sup>2</sup>

ففي هذا النصّ يُشير شاكر الرّوافي إلى حقيقة الجناس، ويبيّن أنّه يندرج ضمن المحسنات البديعية اللفظية، ويورد له مثلاً من التنزيل لزيادة التّوضيح.

ولإبراهيم الباجوري أيضاً في شرحه إشارة للجناس الناقص.<sup>3</sup> أمّا المحسنات المعنوية؛ فمن أمثلة ما تناوله منها: الطّباق، المذهب الكلامي<sup>4</sup>، الالتفات<sup>5</sup>، اللف والنشر<sup>6</sup>..... وغيره.

وفد حفل الشّرح المتوسّط بالحديث عن أنواع جمّة من المحسنات البديعية في مواضع متفرّقة، بل ونلمس حرصه الشديد على تعقبها وإرفاقها بتعريف البلاغيين لها أحياناً، وذكر أنواعها ومصطلحاتها، وأحياناً يتطرّق لأوجه الاختلاف بين العلماء فيها. وكذا الاستشهاد أحياناً لها من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر.

ولعلّ الطّريف في تناوله لصور البديع هو طريقة توظيفه لها في شرحه وتحليلاته لها والرّبط بينها وبين غيرها من الألوان البلاغية أحياناً. ومن أمثلة هذا ما ذهب إليه في تعليقه لإيراد النّظم للفعل (اكفُفاً) بدل (كُفُفاً)، الذي يرى أنّه مما اتّفقت عليه العرب، في بيته:

فَمَا لِعَيْنِكَ إِنْ قُلْتَ أَكْفُفَا هَمَّتَا  
وَمَا لِقَلْبِكَ إِنْ قُلْتَ اسْتَفِقْ يَهُمُّ<sup>7</sup>

إذ يقول بعد التّدقيق بطرحه للأسئلة في شأن ذلك، والاستدلال بالتمثيل: «لكن حصل للنّظم في البيت بتلك اللغة التي ارتكب اختصاراً، وطباقاً، ومقابلةً، ومراعاة التّظير، وجناساً، فله العذر، إذ النّظم يتمسك بأدنى

<sup>1</sup> سورة الرّوم، الآية: 55.

<sup>2</sup> رحيق الوردة بشرح البردة، شاكر بن بلقاسم الرّوافي، ص 16، مطبعة الرشيد، تونس، ط 1، 2006م.

<sup>3</sup> شرح البردة، ص 10.

<sup>4</sup> ينظر، البلسم المريح من شفاء القلب الجريح، ص 22.

<sup>5</sup> ينظر، المصدر نفسه، ص 30.

<sup>6</sup> ينظر، عصيدة الشّهدة، ص 20.

<sup>7</sup> ديوان البوصيري، ص 212.

لغة، وناقل هذه اللغة موثوقٌ به في نقل لغة العرب، إذ له اليد البيضاء في علم العربية»<sup>1</sup>. ويقصد بناقل العربية "أبو علي الفارسي" (ت377هـ)؛ الذي أشار إليه في شرحه للفعل (اكْفُفًا) من نفس الموضوع<sup>2</sup>.  
ومّا يُلفت الانتباه أنّ ابن مقلّاش وهو بصدد الشّرح، قد عدّد إلى جانب الأنواع البلاغية مصطلحات يُلمس فيها وجه التّحسين المعنوي؛ لكنّها لا يُكاد يُعثر على ذكر لها في كتب البلاغيين، وعلى الرَّاجح أنّها من وضعه منها:

### 1- التّأزير: الّذي ذكره في شرحه لبيت البوصيري:

وَسَلَّ حُنَيْنًا وَسَلَّ بَدْرًا وَسَلَّ أَحَدًا      فُصُولَ حَتْفٍ لَهُمْ أَذْهَى مِنَ الْوَحْمِ<sup>3</sup>  
الْوَحْمِ<sup>3</sup>

يقول: «وفيه: التّأزير، فإنّه لما استشهد بحُنَيْن زَادَ في الشّهادة بَدْرًا، ثمّ أَحَدًا، ثمّ اسْتَطْرَدَ؛ فَكَانَ يَسْتَشْهَدُ عَلَيَّ شَجَاعَةَ الصّحَابَةِ، ثمّ انْتَقَلَ إلى مَدْحِ الْمَوَاطِنِ الْوَاقِعَةِ بِكَوْنِهَا فُصُولَ حَتْفٍ»<sup>4</sup>  
ونلمس من هذا أنّ التّأزير يَحْمِلُ معنى التّعاَضُدِ بين الشّواهد والأدلة المجلوبة؛ تقويةً للمعنى أو الموقف وبلوغاً لحدّ الإقناع.

### 2. التّصميم: وقد ساقه في شرحه لبيت التّناظم:

الْمَصْدَرِيُّ الْبَيْضَ حُمْرًا بَعْدَمَا وَرَدَتْ      مِنْ الْعِدَى كُلِّ مُسْوَدٍّ مِنَ اللَّمَمِ<sup>5</sup>  
اللَّمَمِ<sup>5</sup>

يقول: «وفي بيت التّناظم التّصميم: وهو الاقتصار على نوع من أنواع حكمها مع الحكم المقتصر عليه واحده، فإنّه جعل سُيُوفَ الصّحَابَةِ لا تَصْدُرُ حُمْرًا إِلَّا إِذَا وَرَدَتْ الرُّؤُوسُ، وأمّا الأكتافِ والمفاصلِ وَغَيْرِهَا لَا

<sup>1</sup> الشرح المتوسط، ج1 ص37.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ج1 ص36.

<sup>3</sup> ديوان البوصيري، ص219.

<sup>4</sup> الشرح المتوسط، ج2 ص696.

<sup>5</sup> ديوان البوصيري، ص219.

تَصُدُّرُ عَنْهَا حُمْرًا. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ يُقَالَ: ذَكَرَ أَعَزَّ أَعْضَاءِ الْأَعْدَاءِ وَهِيَ رُؤُوسَهَا، وَتَعْطِيلُ الرُّؤُوسِ تَعْطِيلُ الْجَمِيعِ الْجَسَدِ.<sup>1</sup>»

ويُفهم منه أنّ التّصميم هو: حصر المعنى في ما يراه أخصّ وأهمّ شيءٍ متعلّق به، كالرّأس أبرز شيءٍ وأهمّ في الجسد

### ب-السّرقاات الشعريّة:

فقد عرّج ابن مقلاش على السّرقاات الشعريّة ومفاهيمها لدى النّقاد وهو بصدد شرحه لبيت الناظم:

وَلَا أَعَدَّتْ مِنَ الْفِعْلِ الْجَمِيلِ قِرَى ضَيْفٍ أَلَمَ بِرَأْسِي غَيْرَ مُحْتَشِمٍ.<sup>2</sup>

؛ حيث يقول: « ووقع الناظم على حافر قول المتنبي في شطرٍ من أشطار بيوت قصيدة له ميمية؛ قال المتنبي: (بسيط)

ضَيْفٍ أَلَمَ بِرَأْسِي غَيْرَ مُحْتَشِمٍ وَالشَّيْبُ أَحْسَنُ فِعْلاً مِنْهُ بِاللَّمَمِ<sup>3</sup>»

ثمّ يمضي مُسْتَطْرِدًا في باب السّرقاات، متبنيًا نصًّا من العمدة<sup>4</sup> دون إحالة عليه، تلبيةً لما يقتضيه منهجه التّعليمي؛ حيث تضمّن هذا النصّ عرضاً لمصطلحات السّرقاات وأنواعها ومذاهب العلماء فيها، مثل عبد الكريم النّهشلي، والحامّي في (حليّة المحاضرة)، فضلاً عمّا ورد فيه من شواهد تؤثّل لهذا الباب، ليصل في الأخير لمسوّغ لما أتى به البوصيري.

وبيان ذلك في قوله: « والأمر في بيان المعاني يطول به الكلام، ومُجْرِئنا عمّا قصدناه من شرح كلام صاحب القصيدة. والدّي أقول به جلب صاحب القصيدة شطر بيت المتنبي أنّه: استلحاق، جلبه ولا عتب عليه؛ إذ لم يقصد الاستبداد به، لكن كان لائقاً بحلّه هنا في الشيب فأخذه ظاهراً من غير أن يأخذه مُغَيَّرًا أو سارقاً<sup>5</sup>.  
«<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الشّرح المتوسّط، جـ 02 ص 702.

<sup>2</sup> ديوان البوصيري، ص 213.

<sup>3</sup> الشّرح المتوسّط، ج 02 ص 108.

<sup>4</sup> ينظر، العمدة، ج 02 ص 242.

<sup>5</sup> الشّرح المتوسّط، ج 01 ص 112.

واستند الشّارح في رأيه هذا على قول ابن رشيق - في حديثه عن الاصطراف أحد أنواع الأخذ-:  
«والاصطراف: أن يُعجب الشّاعر ببيّتٍ من الشّعر فيصرفه إلى نفسه، فإن صرّفه إليه على جهة المثل فهو  
اختلاب واستلحاق، وإن ادّعاها جملةً فهو انتحال»<sup>1</sup> .  
وما سبق في هذا المقام من تناول ابن مقلّاش لعلم البديع تحديداً لا يُعدّ إلاّ غيضاً من فيضٍ، إذ ليس  
المقصد تتبّع ذلك والإحاطة به وإنما محاولة رصد صورةٍ عن توظيفه له ومعالجة قضاياها.

---

<sup>1</sup> العمدة، ج2 ص243.

خاتمة

مِنْ تَرَكَه العَهْد الزَّيَّانِي خِلال القَرْن الثَّامِن لِلهَجْرَة: (الشَّرْح المَتَوَسِّط لِلبَرْدَة البوصيرِيَّة) لَعَبْد الرِّحْمَنِ بِن مَقْلَاش الوَهْرَانِي؛ أَثَرُه الوَحِيد الصَّامِد أَمَام عَادِيَّات الدَّهْر وَ نَوَائِبُه، وَثِيقَةً أَوْدَعَهَا فِكْرًا وَ ثِقَافَةً تَبَيَّن شَأْوُه فِي العِلْم، فَهوَ طَوْدٌ بَادِخٌ، وَ بَحْرٌ فَيَّاضٌ، هَاضِمٌ لِعُلُومِ أَسْلَافِه، مَتَطَلَّعٌ إِلَى تَخْلِيدِ ذِكْرِه بَيْنَهُم.

تَضَافَرَتْ فِي عِمَارَةِ الشَّرْحِ لِبِنَاتٍ مَعْرِفِيَّةٍ مَخْتَلِفَةِ المَوَارِدِ، مِّن قُرْآنٍ، حَدِيثٍ، نَقْدٍ، لُغَةٍ، نَحْوٍ، بِلَاغَةٍ، فَهْمٍ، تَفْسِيرٍ، طَبِّ، تَارِيخٍ...، فَكَانَ لَهُ مِّن طَاقَاتِ هَذِهِ العُلُومِ مَا هُوَ كَفِيلٌ بِإِشْبَاعِ فَضُولِ طَالِبِ العِلْمِ، وَتَهْدِيْبِ ذَائِقَتِه، كَمَا اصْطَبَغَ الكِتَابَ بِالصَّبْغَةِ التَّرْبِيويَّةِ؛ إِذْ وُشِّحَ بِنصُوصٍ ذَاتِ قِيْمَةٍ رُوحِيَّةٍ مَهْدَبَةٍ لِلنَّفُوسِ وَالسَّلُوكِ مِّن ذَلِكِ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، وَالسِّيَرِ وَالأَخْبَارِ.

وَقد تُوجِتُ دِرَاسَةُ هَذَا الشَّرْحِ الأَثِيلِ مَنهَجًا وَمَادَّةً بِاسْتِنْبَاطَاتِ أَهْمِيَّاهُمَا:

- كَان مَنهَجُ ابْنِ مَقْلَاشِ فِي البِلَاغَةِ مَزِيْجًا بَيْنَ المَنهَجِ الأَدْبِيِّ وَاللُّغَوِيِّ وَالمُنطِقِيِّ وَالتَّعْلِيمِيِّ:

فَالأَدْبِي: يَقُومُ عَلَيَّ وَفَرَّةِ الشُّوَاهِدِ وَعَلَى رَأْسِهَا القُرْآنُ الكَرِيمُ، وَالحَدِيثُ الشَّرِيفُ وَكَلَامُ العَرَبِ نَثْرُهُ وَشَعْرُهُ، مِمَّا يُبْرِزُ حَسَنَهُ الأَدْبِيَّ وَذَوْقَهُ الفَنِّيَّ.

وَاللُّغَوِي: يَكْمُنُ فِي اسْتِقْصَائِهِ لِكَلِمَاتِ وَلَوْ عُرِفَتْ وَاشْتَهَرَتْ، ذَاكِرًا غَوَامِضَهَا وَدَقَائِقَ وَصْفِهَا المَعْجَمِيِّ لِلاِسْتِدْلَالِ عَلَيَّ فَصَاحَتِهَا.

أَمَّا المُنطِقِيُّ: يَتِمَثَلُ فِي اعْتِمَادِهِ عَلَيَّ الجَدَلِ وَ المُنَاقَشَةِ، وَالعِنَايَةِ بِالتَّعْرِيفِ الصَّحِيحِ وَالقَاعِدَةِ المَقْرَّرَةِ لِلنُّوعِ البِلَاغِيِّ، فَضْلًا عَنِ تَصْوِيْبِ أَوْ نَقْدِ آرَاءِ غَيْرِهِ مِّنَ الشَّرَاحِ وَالإِدْلَاءِ بِرَأْيِهِ، مَرَجِّحًا، أَوْ رَافِضًا، مَعْلَلًا سَبَبَ ذَلِكِ.

أَمَّا التَّعْلِيمِيُّ: فَيَتَجَلَّى فِي مَنهَجِيَّةِ اعْتِمَادِهَا الشَّارِحَ: كَتَكَرُّرِ المَفَاهِمِ، وَاسْتِحْضَارِ القَاعِدَةِ، وَنصُوصِ البِلَاغِيِّينَ، وَتَحْلِيلِ الشُّوَاهِدِ مُزَاجًا بِذَلِكَ بَيْنَ جَمَالِ النِّظْمِ عَلَيَّ مَسْتَوَى التَّحْلِيلِ الأَدْبِيِّ وَاللُّغَوِيِّ، وَعَلَى وَظِيفَةِ وَمَقَاصِدِ وَفَوَائِدِ تِلْكَ الأَسَالِيْبِ حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ المَقَامُ، وَالتَّنَوُّعِ فِي عَرْضِ المَادَّةِ البِلَاغِيَّةِ مُوَصَلًا إِتَاهَا بِمَسَائِلِ اللُّغَةِ وَعِلُومِ القُرْآنِ وَالفِقهِ وَالأَخْبَارِ وَغَيْرِ ذَلِكِ مِمَّا أَضْفَى عَلَيَّهَا مَتَعَةً وَبَيَانًا.

- وَفَرَّةِ المَصْطَلْحِ البِلَاغِيِّ وَتَنَوُّعِهِ فِي الكِتَابِ؛ بَحِيْثٌ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَبْوَابِ البِلَاغَةِ، وَجَمْعٌ أَكْثَرُ مَصْطَلْحَاتِ المَتَقَدِّمِينَ، مَعَ مَنَاقَشَتِهَا، وَتَقْلِيْبِ أَوْجُهِيَّهَا، كَمَا نَلْمَسُ حَرَصَهُ عَلَيَّ الإِحَاطَةِ بِمَصْطَلْحَاتِ كُلِّ نَوْعٍ بِلَاغِيٍّ وَ أوصَافِهِ كَالتَّشْبِيهِ وَالاِسْتِعَارَةِ وَالكِنَايَةِ مَعَ الدَّأْبِ عَلَيَّ تَقْصِيْبِهَا خَاصَّةً الأَنْوَاعِ البَدِيعِيَّةِ مَنهَا، وَقد وَرَدَ بَيْنَهَا مَصْطَلْحَاتٌ يُرَجَّحُ أَهْمًا مِّنْ وَضَعِهِ الخَاصِ. وَحَبَّذَا لَوْ خَصَّصْتُ لِلْمَصْطَلْحِ البِلَاغِيِّ عِنْدَ ابْنِ مَقْلَاشِ دِرَاسَةً مُسْتَقَلَّةً عَلَيَّهَا تَكْشِفُ بِصَمْتِهِ فِيهِ.



- حَرَصَ ابن مقلّاش على مناقشة المسائل البلاغية مبرزاً وناقلاً مذاهب وأقوال البلاغيين حولها كالجرجاني، ابن رشيق، الحاتمي، قدامة...مما يبين استفادته من التراث البلاغي.
- والجدير بالذكر أن منهجه البلاغي لم يترك عالماً من علوم البلاغة إلا وطرقه بالإشارة والحديث، وإن كانت متناثرة حسب ما يستدعيه الشرح، مما يدل على تصوّره النظري لتقسيمات المباحث البلاغية و بناء شرحه على ذلك.
- ولاجرّم من القول أن هذا المدّ الرّاحر من جهود الشّارح، له أكبر الأثر في إثراء المكتبة البلاغية واللّغوية وكذا التّقديّة والأدبيّة.
- وأخيراً فإنّ الرّجل الدّي نهل من القرآن وسنة النبي المختار صلى الله عليه وسلّم، وهب قلماً فياضاً بالحكم، وقولا يُضني طامح القمم، فيا سعد كلّ طالبٍ أقبل مُلتَمِساً، وصلاً بأعلام صون العِلْم والقيَم.

قائمة

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش.

- 1) الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني البيان، البديع)، الخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت) .
- 2) الأندلس من الفتح العربي المرصود إلى الفردوس المفقود، عصام محمد شبارو، دار النهضة العربية، 2002م.
- 3) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 1999م.
- 4) الأعلام ، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط1، 2002م.
- 5) أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمد فاضلي، دار الأبحاث، ط1، 2007م.
- 6) البديع، عبد الله ابن المعتز، دار المسيرة، بيروت، ط3، 1982.
- 7) بديع القرآن، ابن أبي الأصبع المصري، تح: حفني محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت).
- 8) البوصيري شاعر المدائح النبوية وعلمها، علي نجيب عضوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م.
- 9) البلسم المريح من شفاء القلب الجريح، الطاهر بن عاشور(الجد) تعليق: عمر عبد الله كامل، (د.ط)، (د.ت).
- 10) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- 11) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، محمد بن مريم التلمساني ، السهل، (د.ط)، 2009م.
- 12) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1986م.
- 13) ديوان أبي العتاهية، طبعة خاصة صدرت عن وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007م.
- 14) ديوان البوصيري، شرح وضبط وتقديم: عمر الطباع، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت\_ لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- 15) ديوان يزيد ابن معاوية، تح: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.

- 16 ديوان ذي الرُّمّة، (شرح الخطيب التبريزي)، تح: مجيد طرّاد، دار العربي، ط2، 1996م.
- 17 دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهرة الجرجاني، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- 18 موجز البلاغة، محمد الطاهرين عاشور، الطبعة التونسية، ط1، (د.ت).
- 19 الموجز في تاريخ البلاغة، مازن المبارك، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
- 20 المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك وآخرون، ج1 ص231، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 1995م .
- 21 الميسر في البلاغة العربية، عبد الله شعيب، دار الهدى، الجزائر، (د.ط)، (د.ت) .
- 22 معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ط2، 1980.
- 23 معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، 1983م.
- 24 المعيار المغرب والجامع العرب عن فتاوي علماء افريقية والأندلس والمغرب، أحمد بن يحيى الونشريسي، تخريج: جماعة من الفقهاء، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1983م.
- 25 مفتاح العلوم، السنكاكي، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتاب العلمي، بيروت، ط1، 2000م.
- 26 المختصر في تاريخ البلاغة، عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، 2001م
- 27 مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- 28 صحيح البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تصحيح وتعليق: إدارة الطباعة المنيرية، المكتبة الثقافية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- 29 الصناعتين، أبوهلال العسكري، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1952م.
- 30 علوم البلاغة (الموسوعة الثقافية العامة)، راجي الأسمر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1999م.
- 31 علم المعاني، بسويوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط2، 2004م.
- 32 العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ونقده، ابن رشيق، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، ط1، 2006م.
- 33 عصيدة الشّهدة شرح قصيدة البردة، عمر بن أحمد الخربوتي، (د.ط)، (د.ت)، pdf، مكتبة المصطفى.

- 34 فنون البلاغية: البيان \_ البديع، أحمد مطلوب، ص 208\_209 ، دار البحوث العلمية،(د. ط)، 1975م.
- 35 رحيق الوردة بشرح البردة، شاعر بن بلقاسم الرّوائي، مطبعة الرشيد، تونس، ط1، 2006م.
- 36 تاريخ ابن خلدون(العبر)، عبد الرّحمان ابن خلدون، دار الكتاب اللّبناني ومكتبة المدرسة، لبنان،(د.ط)، (د.ت).
- 37 تاريخ الأدب العربي، شوقي ضيف، عصر الدّول والإمارات، دار المعارف، القاهرة، ط1، (د.ت).
- 38 تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مبارك محمّد الميللي، مكتبة النهضة الجزائرية، (د.ط)، (د.ت).
- 39 تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم عبد الله، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998م.
- 40 تاريخ المغرب والأندلس، عبد المحسن طه رمضان، ص442، دار الفكر، ط1، 2011م.
- 41 التّاريخ السّياسي للجزائر من البداية ولغاية1962م، عمّار بوحوش، دار الغرب الإسلامي، ط2، 2005م.
- 42 التّبيان في البيان، شرف الدّين الحسين بن محمّد بن عبد الله الطّيبي (ت743هـ)، تح: يحيى مراد، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م.
- 43 تمهيد إصلاح المنطق، الخطيب التبريزي، تح:فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1999م.
- 44 تلمسان عاصمة المغرب الأوسط ، يحيى بوعزيز، طبعة خاصّة: الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، (د.ط)، 2007م.
- 45 تلمسان في العهد الزّياتي، عبد العزيز فيلاي، طبعة خاصّة: الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، (د.ط)، 2007م.
- 46 التّليخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تح: عبد الرّحمان البرقوقي، دا الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1904م.
- 47 شرح البردة، إبراهيم الباجوري، ضبط وتعليق: عبد الرّحمان حسن محمود، مكتبة الآداب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- 48 الشرح المتوسّط للبردة البوصيرية، عبد الرّحمان بن محمّد المعروف بابن مقلّاش، تح: محمّد مرزاق، دار كردادة للنشر والتوزيع، طبعة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011م.

49 مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الرابع، 2010م، مقال شروح البردة  
وأثارها الأدبية واللغوية(الشروح الجزائرية نموذجاً)، محمد بوسعيد، الموقع:  
[www.uiv-chlef.dz](http://www.uiv-chlef.dz)

فهرس

الموضوعات

إهداء.

شكر وتقدير.

مقدمة.....أ-ب

مدخل تمهيدي: ابن مقلاش ومنهجه في الشرح المتوسط.....1-10

1-ترجمة ابن مقلاش الوهراني.....3

2-منهج ابن مقلاش في الشرح المتوسط.....8

الفصل الأول: ابن مقلاش وعلم المعاني.....11-24

المبحث الأول: الخبر والإنشاء.....12

المبحث الثاني: أحوال التركيب الإسنادي.....15

المبحث الثالث: الفصل والوصل.....16

المبحث الرابع: القصر.....18

المبحث الخامس: الإيجاز والإطناب.....20

الفصل الثاني: ابن مقلاش وعلم البيان والبديع.....25-38

المبحث الأول: التشبيه.....26

المبحث الثاني: المجاز.....29

المبحث الثالث: الكناية.....33

المبحث الرابع: أنواع البديع.....34

أ- الحسّنات البديعية.....34



37..... ب- السرقات الشّعرية.

41-39..... خاتمة.

46-42..... قائمة المصادر والمراجع.

49-47..... فهرس الموضوعات.